



التقرير السنوي للعام ٢٠٠٨

www.trc.gov.jo



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

التقرير السنوي ٢٠٠٨



حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



جدول المحتويات

• كلمة رئيس مجلس المفوضين / الرئيس التنفيذي

• هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

• النشأة

• الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية

• مجلس المفوضين

• الهيكل التنظيمي

• الملخص التنفيذي

• انجازات الهيئة في العام ٢٠٠٨

١- الترخيص

* خدمات الاتصالات العامة

* ترخيص جهات التوثيق الالكتروني

٢- تعليمات ووثائق استشارية

* تعليمات وقرارات صادرة

* تعليمات معدلة صادرة

* وثائق استشارية صادرة

٣- تعديل قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته

٤- شؤون المستفيدين

٥- تنظيم شؤون الطيف الترددي

٦- دراسات السوق

٧- تنظيم قطاع البريد

٨- الفعاليات والمشاركات المحلية

٩- التطوير المؤسسي

- خطة العمل التنفيذية للعام ٢٠٠٩ ٤٥
- الحسابات الختامية للهيئة للعام ٢٠٠٨ ٥١
- ملحق رقم (١): قطاع الاتصالات في المملكة / حقائق وأرقام ٥٩
- ملحق رقم (٢): شركات الاتصالات المرخصة في المملكة حتى نهاية العام ٢٠٠٨ ٦٧
- ملحق رقم (٣): شركات البريد المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٨ ٧٣
- ملحق رقم (٤): تقرير متابعة تنفيذ الهيئة لمهامها الواردة في وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد ٢٠٠٧. ٧٧



كلمة رئيس مجلس المفوضين / الرئيس التنفيذي

• كلمة رئيس مجلس المفوضين /الرئيس التنفيذي

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات قطاعاً حيوياً، لما له من تأثير رئيسي ومباشر على كافة القطاعات الاخرى، وقد شهد القطاع خلال السنوات القليلة الماضية تطورات وتغيرات هامة تأتي لتلبي طموحات وروى جلاله الملك المعظم (حفظه الله)، فجاءت التطورات متمثلة في تطوير السياسات التنظيمية وتهيئة سوق الاتصالات لدخول خدمات جديدة ومتطورة تلبي رغبات قطاع الأعمال والمستفيدين، لتسهم في بناء بنية تحتية تخدم التطور الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي.

ولمواكبة تطور التقنيات المستخدمة في الاتصالات فقد أتاححت الهيئة لشركات الاتصالات استخدام الترددات اللازمة لتقديم خدمات الاتصالات الثابتة اللاسلكية بالحزم العريضة (Fixed Broadband Wireless Access) وذلك من خلال عطاءات تنافسية مفتوحة وشفافة تم من خلالها ترخيص خمس شركات. وبذلك يكون الأردن من أوائل الدول التي تقدم تلك الخدمات. ويذكر أن خدمات الواي ماكس تتيح إمكانيات مختلفة أهمها التصفح اللاسلكي الثابت للانترنت ونقل البيانات والصوت والصورة والبث التلفزيوني بسرعات عالية.

وعلى صعيد قطاع الاتصالات المتنقلة، تواصل الهيئة العمل على تحفيز المنافسة وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الفرعي الهام وذلك من خلال منح مزيد من الرخص التي تجيز تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة وتحديدًا خدمات الجيل الثالث، فبالإضافة للخدمات المقدمة من خلال تقنية الجيل الثاني كالاتصال الصوتي العادي والرسائل النصية القصيرة والرسائل متعددة الوسائط، تأتي تقنية الجيل الثالث بإمكانيات عديدة ومتطورة لتقديم خدمات جديدة كإجراء المكالمات المرئية، والاستفادة من خدمات الانترنت بسرعات عالية، وخدمة مشاهدة التلفاز عبر الهاتف الخليوي، والخدمات الترفيهية التفاعلية، وغيرها مما يخدم قطاع الاعمال والمستهلكين بفئاتهم واهتماماتهم المختلفة.

وزيادة على ذلك، فقد تم إتاحة المجال للشركات الراغبة بتقديم خدمات المشغل الافتراضي للهواتف المتنقلة من خلال تهيئة البيئة التنظيمية الملائمة لذلك، بحيث ستمكن هذه الفرصة الشركات الراغبة بالاستثمار في هذا المجال إعادة بيع خدمات الاتصالات اللاسلكية المتنقلة العامة باستخدام اسم خاص بها، واستخدام شبكات مشغلي خدمات الاتصالات اللاسلكية المتنقلة العامة القائمة، وبذلك يكون الأردن من أوائل الدول العربية التي تتخذ مثل هذا الإجراء، ولتحدو بذلك حذو الدول المتقدمة في هذا المجال.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي يشهده هذا القطاع تقنياً وتنظيمياً وخدماتياً إلا أنه سيشهد خلال السنوات القليلة القادمة تطورات إضافية متسارعة تجعل من تقنية اليوم وبرغم تقدمها تقنية متواضعة، الأمر الذي يجعل من الاستثمار في هذا القطاع استثماراً متيناً مجدياً متجدد الفرص، خصوصاً وان ملامح القطاع للسنوات الثلاث القادمة تشير الى زيادة المنافسة في تقديم خدمات متنوعة وزيادة



انتشار استخدام الانترنت، واستمرار البيئة التنظيمية المستقرة والموثوقة للمستثمرين والمستندة لأفضل الممارسات العالمية والمواكبة لظروف السوق والتطورات التقنية، بالإضافة الى تسهيل الدخول السريع الى السوق لمنافسين جدد وتوفير خدمات جديدة من قبل هؤلاء بالإضافة للمرخص لهم الحاليين ومنها خدمات الجيل الثالث والانترنت اللاسلكي بالحزم العريضة، والاندماج بين قطاعات الهواتف الثابتة والمتنقلة ومزودي خدمة الانترنت.

لقد واصلت الهيئة تنفيذ الواجبات الموكولة اليها في وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، واضعة نصب عينها تنفيذ المتطلبات التي تضمنتها تلك الوثيقة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، لننعم بقطاع اتصالات وتكنولوجيا معلومات وقطاع بريد متميز قادر على التكيف مع المستجدات العالمية وبما يخدم مواطننا الاردني العزيز.

إن التركيز على تحسين نوعية اداء طاقم العمل في الهيئة هو من الاولويات التي نسعى الى تنفيذها، وذلك بهدف تقديم أفضل مستويات الأداء وذلك من خلال التركيز على البرامج التدريبية المتنوعة كل حسب اختصاصه، بالإضافة الى السعي نحو تحسين بيئة العمل حيث تم في العام ٢٠٠٨ اقرار نظام جديد لموظفي الهيئة سيساهم في تحسين مستوى الأداء وذلك لما تضمنه من اضافات وامتيازات وظيفية جديدة.

وختاماً، ستواصل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات من خلال كوادرها المتخصصة العمل على استكمال حلقات الانجاز لتكون بالتالي من أكثر الهيئات التنظيمية تميزاً، مشيرين في هذا الخصوص الى اختيار الهيئة لتكون « أكثر منظم مبتكر» من بين (٢٥) منظم من أعضاء منظمة مجلس الاتصالات (منظمة غير ربحية تمثل كل من دول جنوب آسيا، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا. وتهدف إلى خلق شراكة حقيقية لتبادل المعرفة والخبرات المختلفة لجميع الدول الأعضاء من مشغلي خدمات الاتصالات والمصنعين إلى جانب صانعي القرارات التنظيمية في الأجهزة الحكومية في دول المنظمة بالإضافة إلى المنظمين) وذلك على هامش ملتقى الأردن ٢٠٠٨ الذي عقد في شهر تشرين الثاني الماضي.

معاهدين المولى عز وجل والقيادة الهاشمية بأن نبقى مخلصين لهذا الحمى الغالي ليبقى مزدهراً ومتطوراً في كافة القطاعات وبالأخص قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.

الدكتور أحمد حياصات

الرئيس التنفيذي



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات



• هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

• النشأة

أنشئت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بموجب قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، كمؤسسة حكومية مستقلة معنية بتنظيم قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ووفقاً لقانون الاتصالات تقع على الهيئة مسؤولية « تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في المملكة وفقاً للسياسة العامة المقررة لضمان تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمستفيدين بسوية عالية وأسعار معقولة، وبما يحقق الأداء الأمثل لقطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. »

كما تتولى الهيئة مهام تنظيم قطاع البريد في المملكة ومراقبة جميع مقدمي الخدمات البريدية ومراقبة التزامهم بنصوص القانون تنفيذاً لأحكام قانون الخدمات البريدية رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٧.

• الرؤية والرسالة والقيم المؤسسية

رؤيتنا

«بيئة اتصالات وخدمات بريدية متطورة وفعالة وتنافسية ومتاحة للجميع؛ تدعم بفاعلية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن»

رسالتنا

- ضمان خدمات اتصالات وتكنولوجيا معلومات وخدمات بريدية متقدمة ذات جودة عالية ومتوفرة للجميع بأسعار مناسبة.
- تطوير بيئة تنظيمية مفتوحة لتعزيز العدالة والتنافسية والاستثمار.
- العمل مع جميع المستفيدين وكافة الجهات ذات العلاقة بانفتاح وشفافية وأسلوب مهني.
- تأسيس بناء تنظيمي متماسك بمقاييس عالمية يضم موظفين على مستوى عالٍ من الكفاءة والتدريب.

قيمتنا المؤسسية

تلتزم هيئة تنظيم قطاع الاتصالات بمجموعة من القيم المؤسسية التي تحكم مسار عمل الهيئة وعلاقاتها الداخلية والخارجية، وهي:

- المصداقية والشفافية
- العمل بروح الفريق الواحد
- الإنصاف



• مجلس المفوضين

بموجب قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، يتولى ادارة الهيئة والإشراف عليها مجلس يسمى (مجلس المفوضين) يؤلف من خمسة اعضاء متفرغين يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب رئيس الوزراء المستند الى توصية وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويضم مجلس المفوضين كل من:



عطوفة المهندس مأمون بلقر
نائب رئيس مجلس المفوضين - عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٢/١١/١ - حتى تاريخه



عطوفة الدكتور أحمد حياصات
رئيس مجلس المفوضين - الرئيس التنفيذي
٢٠٠٦/٣/١٩ - حتى تاريخه



عطوفة المهندس عليان القطارنه
عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٧/٨/١ - حتى تاريخه



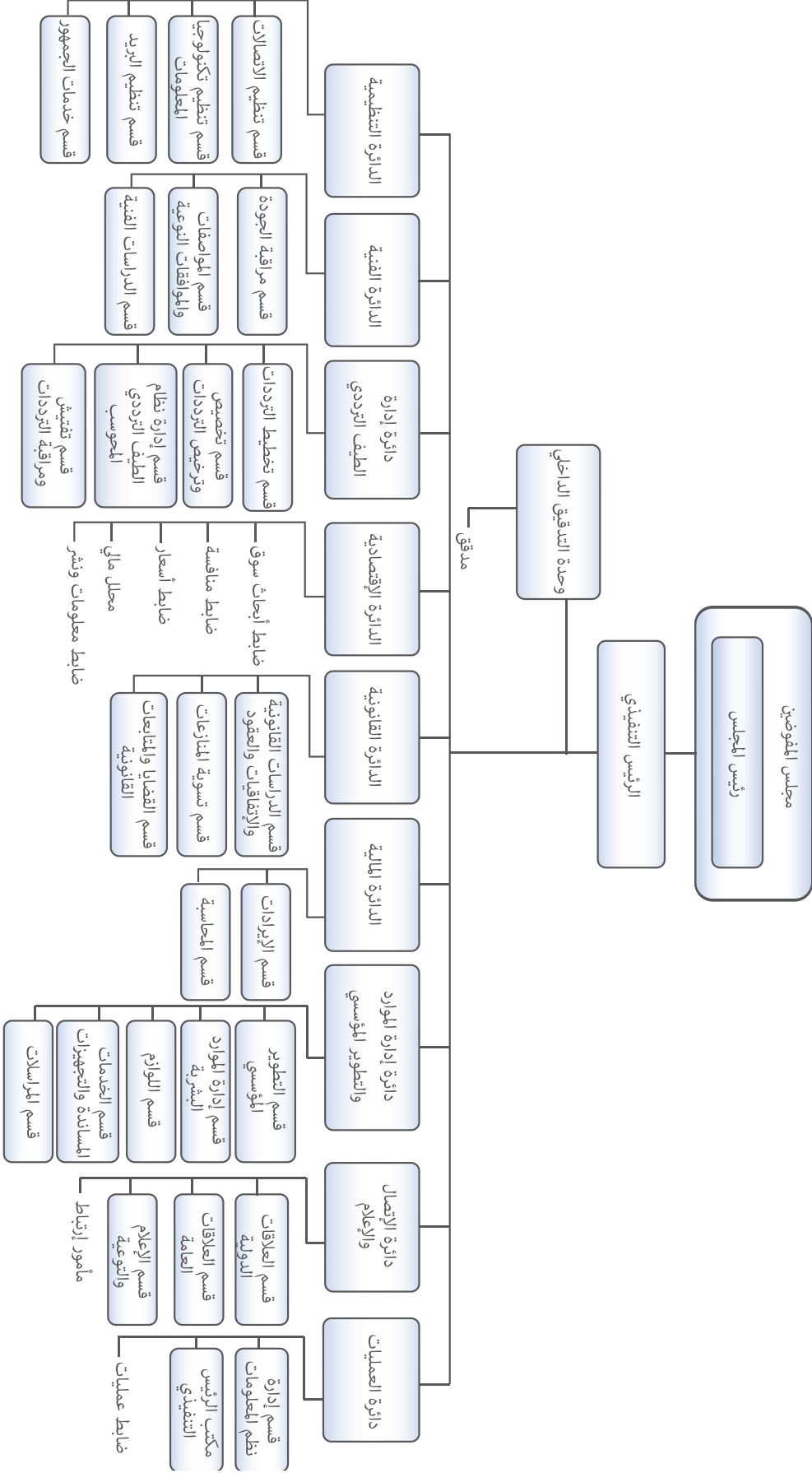
عطوفة السيد موفق أبو عاقوله
عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٥/٦/٩ - حتى تاريخه



عطوفة المهندسة وفاء البياضه
عضو مجلس المفوضين
٢٠٠٧/١٠/٨ - حتى تاريخه



• الهيكل التنظيمي



الملخص التنفيذي

• الملخص التنفيذي

لقد واصلت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات خلال السنوات الماضية تحقيق الانجازات المتواصلة وذلك من خلال العمل على تنفيذ العديد من المشاريع ذات العلاقة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد. حيث شهد العام ٢٠٠٨ تحقيق وتنفيذ العديد من المهام الهادفة الى تنفيذ ما جاء في وثيقة السياسة العامة للحكومة في هذه القطاعات.

ففي مجال قطاع الاتصالات، قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ بإصدار تعليمات لتنظيم إنشاء وربط شبكات الاتصالات الخاصة وذلك بهدف تحديد أنواع الشبكات الخاصة والإرشادات والشروط الفنية لإنشائها وتشغيلها وربطها. وقد تم إصدار وثيقة استشارة عامة حول تطبيق تجزئة مكونات الدارة المحلية والمشاركة في البنية التحتية والمواقع في المملكة بهدف تحفيز المزيد من المنافسة التي تعتمد على أساس الخدمات مثل الخدمات الهجينة باستخدام إعادة بيع مكونات الشبكة، وإقرار التعليمات الخاصة بمنح الرخص المعدلة لغايات تبسيط إجراءات منح الرخص للمشغلين وذلك بعد إصدار وثيقة استشارية عامة بهذا الخصوص، كما تم اعتماد تعليمات تجديد الرخص الفئوية للاتصالات العامة المعدلة وذلك بهدف تنظيم موضوع الشركات المرخصة الحاصلة على رخصتي اتصالات فئوية وفردية ساريتي المفعول.

من جانب آخر، تم فتح المجال أمام قطاع الاتصالات المتنقلة لدخول مشغلين جدد محتملين عن طريق منح مزيد من الرخص التي تجيز تقديم خدمات الاتصالات المتنقلة وتحديدًا خدمات الجيل الثالث، حيث أعلنت الهيئة أواخر شهر حزيران من العام ٢٠٠٨ عن إصدارها للوثيقة الاستشارية المتعلقة بمنح تراخيص استخدام ترددات الجيل الثالث والتي تجيز تقديم خدمات الجيل الثالث من الاتصالات المتنقلة. وفي أواخر شهر تشرين الثاني أصدرت الهيئة كل من المذكرة التوضيحية الخاصة بنتائج الاستشارة، والتصريح التنظيمي حول ترخيص استخدام الترددات الراديوية لتقنيات الجيل الثالث من الاتصالات الخلوية في الأردن من خلال العطاء العام والمفتوح، وسيتم تحديد موعد طرح العطاء أوائل العام ٢٠٠٩ بالإضافة الى المواعيد اللاحقة المتعلقة بالعطاء المذكور.

من ناحية أخرى، قامت الهيئة بمنح (٩) شركات رخصة اتصالات فردية عامة و(٤) شركات رخصة اتصالات فئوية عامة، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات العامة في المملكة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ (٢٤) شركة اتصالات حاصلة على رخصة اتصالات فردية، و (٥٤) شركة اتصالات حاصلة على رخصة اتصالات فئوية.

من جانب آخر، وبهدف تحفيز المنافسة القائمة على أساس الخدمات وذلك من خلال السماح للشركات بتقديم خدمات المشغل الافتراضي (MVNOs)، أصدر مجلس مفوضي الهيئة قراراً (معدلاً) أواخر تموز ٢٠٠٨ حول تقديم خدمات مشغل الشبكة الافتراضية للاتصالات المتنقلة (المشغل الافتراضي).



أما فيما يتعلق بحملة توثيق بيانات الخطوط الهاتفية المدفوعة مسبقاً، ونتيجة للحملات التي أطلقتها الهيئة بالتعاون مع الشركات ذات العلاقة، فقد بلغ عدد الخطوط الموثقة حوالي ٤,١٤٦ مليون خط من مجموع ٤,٩٤٤ مليون خط وذلك حتى منتصف شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٨.

أما فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وخدمات الإنترنت، فقد قامت الهيئة باتخاذ الإجراءات المناسبة لتشجيع تخفيض أسعار النفاذ إلى الإنترنت وذلك من خلال تغيير المحاسبة بين شركة الاتصالات الأردنية ومزودي خدمات الإنترنت بالنسبة للجزء المتعلق بـ ADSL Traffic Collection من المبدأ المعتمد على عدد المنافذ Ports إلى مبدأ السعة Capacity Based/MB مما سمح لمزودي خدمة الإنترنت من تقديم عروض جديدة ومبتكرة لخدمة الإنترنت عريض النطاق منها (Pre-paid ADSL)، ودراسة وإقرار الأسعار المقترحة من قبل شركة الاتصالات الأردنية والمخفضة لخدمة ADSL IP-Stream مما سمح لمزودي خدمات الإنترنت بإنشاء «فترة واحدة» للنفاذ إلى الإنترنت عن طريق شراء الخدمات المنشأة من «المشغل القائم»، وإصدار الاستشارة العامة حول فصل مكونات الدارات المحلية والاستضافة والمشاركة في البنية التحتية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل دخول وترخيص خدمات الترحال المعتمدة على البث الراديوي باستخدام تقنيات «WiFi» أو «WiMAX» والسير بإجراءات تشجع خدمات النقطة الساخنة «Hotspot»، حيث تم نشر استشارة متعلقة بالحزم الترددية على أساس معفاة من الترخيص «أو الطيف المشاع» وقد تم نشرها بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٠، بالإضافة إلى إعداد تعليمات واضحة وشفافة لأنظمة الاتصالات الساتلية الأرضية تأخذ بعين الاعتبار تسهيل الدخول السريع إلى السوق، مما سيؤدي إلى تشجيع وزيادة نسبة انتشار الإنترنت وعلى الأخص من خلال الاتصال الساتلي المتعلق باستقبال المعطيات والذي بدوره سيعمل على تقليل كلفة الاشتراك بالإنترنت. يذكر أن عدد الشركات المرخصة لتزويد خدمات تراسل المعطيات في المملكة بلغ ١٨ شركة في نهاية العام ٢٠٠٨.

كما قامت الهيئة بإعداد قرار تنظيمي حول إجراءات مكافحة الرسائل الاحتمالية وذلك بعد استشارة القطاع خلال جولتين من الاستشارة العامة. حيث يتوقع الانتهاء من اعداده مع بداية العام القادم.

وفي قطاع البريد، ولضمان الفعالية التنظيمية لهذا القطاع، قامت الهيئة بمراقبة تنفيذ مشغل البريد العام لشروط عقد الأداء، بالإضافة الى مراقبة التزام مشغلي البريد الخاص المرخصين بنصوص التشريعات النافذة المفعول. كما تقوم الهيئة بدراسة ومراقبة تطور السوق البريدي من خلال البيانات الإحصائية والمؤشرات الإحصائية التي تعدها الهيئة وتنشرها على الموقع الالكتروني. هذا من جانب، ومن جانب آخر قامت الهيئة بإعداد واعتماد وثيقة الاستشارة العامة حول أسس تحديد بدل الخدمات البريدية الحصرية الخاصة بمشغل البريد العام، وإعداد واعتماد تعليمات إجراءات معالجة الشكاوى الخاصة بالخدمات التي يقدمها مشغلي البريد الخاص المرخصين من قبل الهيئة. هذا وقد بلغ عدد المرخصين في قطاع البريد ما مجموعه (١٤) شركة / مشغل بريد خاص فئة محلي، و (٦) شركات / مشغلي بريد خاص فئة دولي.



ومثلما كان اهتمام الهيئة بتحسين البيئة التنافسية في هذا القطاع الحيوي الهام، جاء الاهتمام بالبيئة الداخلية والمتمثلة بالكادر الوظيفي وذلك من خلال تنفيذ برامج متنوعة وخطط تدريبية مختلفة تهدف بالأساس الى تعزيز وتنمية مستوى الأداء على النحو الذي يحقق رسالة الهيئة وطموحاتها. فجاء التقدير والثناء وذلك عندما تم اختيار الهيئة لتكون « أكثر منظم مبتكر» من قبل مجلس الاتصالات لدول جنوب آسيا والشرق الاوسط وشمال افريقيا (سامينا) وذلك خلال فعاليات ملتقى الأردن ٢٠٠٨ والذي يدل ذلك على المستوى المهني الذي تتمتع به الهيئة داخلياً وخارجياً على حد سواء.



إنجازات الهيئة في العام ٢٠٠٨



• إنجازات الهيئة في العام ٢٠٠٨

١ - الترخيص

* خدمات الاتصالات العامة

قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ بمنح رخص اتصالات فردية عامة لـ (٩) شركات ورخص اتصالات فئوية عامة لـ (٤) شركات. وبذلك يصبح عدد الشركات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات العامة في المملكة حتى نهاية عام ٢٠٠٨ كما يلي:

- (٢٤) شركة اتصالات حاصلة على رخصة اتصالات فردية.
- (٥٤) شركة اتصالات حاصلة على رخصة اتصالات فئوية.

علماً بأن عدد الطلبات الجديدة للحصول على رخص اتصالات عامة خلال عام ٢٠٠٨ بلغت كما يلي:

- (٤) طلبات للحصول على رخصة فردية.
- (١) طلب للحصول على رخصة فئوية.

* ترخيص جهات التوثيق الالكتروني

شاركت الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إعداد «نظام ترخيص جهات التوثيق الالكتروني» وذلك استناداً إلى قرار مجلس الوزراء الموقر المتضمن تكليف الهيئة بترخيص واعتماد جهات التوثيق الالكتروني واستناداً الى وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد التي تتضمن تصريحاً من الحكومة عن نيتها استكمال إجراءات التنظيم والتعليمات التي تدرج تحت قانون المعاملات الالكترونية والمتعلقة بجهات التصديق، وتنفيذاً لمهام الهيئة بموجب إستراتيجية التجارة الالكترونية المقرره من قبل مجلس الوزراء ويقوم على تنفيذها وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، والمتضمنة العمل على نشر ذلك النظام مع نهاية الربع الأول من العام (٢٠٠٩).

وستعمل الهيئة حال إقرار ذلك النظام على إصدار التعليمات ذات العلاقة، ووضع وتحديد المعايير والمتطلبات الأساسية التي يجب أن تطبقها جهة التوثيق الالكتروني.

وتتلخص المهام التي ستضطلع بها الهيئة بهذا الصدد في منح رخص لشركات التوثيق الالكتروني وتجديد هذه الرخص وإلغائها إن لزم الأمر إضافة إلى اعتماد جهات التوثيق الأجنبية وتجديد الاعتماد وإلغاء اعتمادها إن لزم الأمر وإصدار كافة التعليمات المتعلقة بذلك من شروط الحصول على الرخصة أو الاعتماد، والالتزامات المترتبة على جهات التوثيق الالكتروني.



٢- تعليمات ووثائق استشارية

تعليمات وقرارات صادرة

المحتوى	الايضاحات
القرار التنظيمي حول تقديم خدمات المشغل الافتراضي في الأردن	تم اصدار القرار بعد الانتهاء من استشارة جميع المعنيين وأصحاب العلاقة في قطاع الاتصالات حول النسخة المعدلة منه، والتي جاءت بعد إلغاء القرار التنظيمي الأول حول الموضوع الصادر في منتصف شهر أيلول من العام ٢٠٠٧ من قبل محكمة العدل العليا. وبصدور ذلك القرار المعدل تسمح الهيئة بتقديم خدمات المشغل الافتراضي في الأردن وفقاً لضوابط وشروط محددة تحكم تقديم مثل هذا النوع من الخدمات في السوق المحلية حيث يبين هذا القرار موقف الهيئة من كافة النواحي التنظيمية والقانونية والفنية والاقتصادية وغيرها وبصورة متكاملة تمكن من دخول المشغلين الافتراضيين لسوق الاتصالات المتنقلة في الأردن مما سيسهم في زيادة المنافسة وتقديم خدمات أفضل للمشاركين وبأسعار مناسبة.
القرار التنظيمي حول مبادئ احتساب كلفة رأس المال العامل الخاضع للتنظيم الخاص بالمرخصين	قامت الهيئة أواخر شهر كانون الثاني من العام ٢٠٠٨ باصدار القرار التنظيمي حول المبادئ التي تستخدم في احتساب كلفة رأس المال العامل الخاضع للتنظيم الخاص بالمرخصين بالإضافة إلى تقرير بالملاحظات الواردة على الوثيقة التوضيحية حول المبادئ التي تستخدم في احتساب كلفة رأس المال العامل وردود الهيئة عليها، كما قامت الهيئة بالبدء في العمل في المرحلة الثانية في احتساب المتوسط المرجح لكل كلفة رأس المال العامل للمرخصين المعنيين وفقاً للأسس الواردة في القرار التنظيمي المشار اليه، حيث من المتوقع الانتهاء من هذه المرحلة ونشر الوثيقة الاستشارية حول نتائج الاحتساب في الربع الثاني من العام ٢٠٠٩.
تعليمات إنشاء وربط شبكات الاتصالات الخاصة	قامت الهيئة بإصدار تلك التعليمات بعد الاستشارة العامة على المسودة التي تم نشرها على موقع الهيئة الإلكتروني، ودراسة وتقييم الملاحظات والتعليقات الواردة من الجهات ذات العلاقة. وتتضمن تلك التعليمات مواد عالجت العديد من الأحكام ذات العلاقة.
تعليمات أسس وإجراءات معالجة الشكاوى المتعلقة بالخدمات التي يقدمها مشغل البريد الخاص	قامت الهيئة منتصف شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٨ بوضع تعليمات أسس وإجراءات معالجة الشكاوى المتعلقة بالخدمات التي يقدمها مشغل البريد الخاص، حيث يأتي اصدار تلك التعليمات تنفيذاً لأحكام نظام ترخيص مشغلي البريد الخاص رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٤.
تعليمات الخدمات البريدية الشمولية المؤقتة	ساهمت الهيئة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إعداد تعليمات الخدمات البريدية الشمولية المؤقتة، حيث اعتبرت الوزارة هذه التعليمات مؤقتة ومرحلية إلى أن يتم إصدار تعليمات دائمة من قبلها. والخدمة الشمولية هي التوفير المستمر لخدمة بريدية ذات جودة محددة في كافة أنحاء المملكة وبأسعار مقتدر عليها لكافة المستخدمين.
تعليمات تشغيل أنظمة التعريف بواسطة الترددات الراديوية (RFID) في الحزمة الترددية ٨٦٥ - ٨٦٨ م.هـ	اصدرت الهيئة تعليمات تشغيل أنظمة التعريف بواسطة الترددات الراديوية (RFID) في الحزمة الترددية (٨٦٥-٨٦٨) م.هـ أواخر شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨، وذلك تلبية للطلبات والاحتياجات المتزايدة من قبل الشركات العالمية والمحلية لاستخدام أنظمة (RFID) ضمن الحزمة الترددية أعلاه بالإضافة للحزم الترددية الأخرى. ويأتي اصدار تلك التعليمات بهدف الوصول إلى اصدار قرار تنظيمي بخصوص إدخال وتشغيل هذه الأنظمة في المملكة.

تعليمات معدلة صادرة

المحتوى	الايضاحات
تعليمات إجراءات تقديم الطلب ومعايير منح الرخص الفردية والفئوية للاتصالات العامة	أصدرت الهيئة التعليمات المعدلة لإجراءات تقديم الطلب ومعايير منح الرخص الفردية والفئوية للاتصالات العامة في شهر أيلول من العام ٢٠٠٨ استناداً إلى أحكام المادتين (٤٨) و (٤٩) من وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، وذلك بهدف إجراء المزيد من التحسين والتبسيط لنظام الترخيص لتمكين المرخص لهم الفئويين والفرديين من سرعة النفاذ إلى السوق بالحد الأدنى من متطلبات الترخيص.
تعليمات تجديد الرخص الفئوية للاتصالات العامة	قامت الهيئة منتصف شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٨ باصدار التعليمات المعدلة الخاصة بتجديد الرخص الفئوية للاتصالات العامة بهدف تنظيم موضوع الشركات المرخصة الحاصلة على رخصتي اتصالات فئوية وفردية ساريتي المفحول، ووفقاً لتلك التعليمات فان الهيئة لن تنظر بطلب تجديد الرخصة الفئوية في حال كان مقدم الطلب حاصل على رخصة فردية.
تعليمات شروط وإجراءات إدخال واستخدام/ تشغيل أنظمة الهواتف اللاسلكية الرقمية المعززة (DECT)	يأتي اصدار تلك التعليمات أواخر شهر كانون الأول من العام ٢٠٠٨ بعد المراجعة الشاملة لتعليمات الهيئة السابقة ذات العلاقة، والاطلاع على أحدث التكنولوجيا العالمية التي تنظم عمل أجهزة وأنظمة الهواتف اللاسلكية العاملة بتكنولوجيا (DECT)، الأمر الذي يلبي الاحتياجات المحلية من هذه الأنظمة بطريقة تضمن وضوح وتحسين الإجراءات المعمول بها لإدخال و/أو الموافقة على مثل هذه الأنظمة للعمل داخل المملكة.
تعليمات شروط وإجراءات إدخال واستخدام/ تشغيل الميكروفونات اللاسلكية	يأتي اصدار تلك التعليمات المعدلة بعد الدراسة الشاملة لمختلف أنواع الميكروفونات اللاسلكية المصنعة والمعتمدة عالمياً وتطبيقاتها. ونظراً لازدياد التطبيقات العملية لمثل هذه الأجهزة وازدياد الحاجة لها في مجالات مختلفة، ومن باب حرص الهيئة على تحديث مختلف التعليمات المعتمدة ومواكبة المعايير العالمية في هذا المجال، ارتأت الهيئة إعادة النظر بالتعليمات السابقة بطريقة تشمل جميع هذه التطبيقات المختلفة ولا تتعارض مع التطبيقات والخدمات الأخرى الأمر الذي يساهم في نشر أحدث التكنولوجيات والتطبيقات لهذه الأجهزة في المملكة.
تعليمات خدمات التكاليف المضافة	قامت الهيئة في شهر شباط من العام ٢٠٠٨ باصدار التعليمات المعدلة لتعليمات خدمات التكاليف المضافة، وذلك بعد التنسيق مع الشركات ذات العلاقة وعقد ورشات عمل واجتماعات تنسيقية لتلك الغاية.



وثائق إستشارية صادرة

المحتوى	الايضاحات
وثيقة الاستشارة العامة حول ترخيص استخدام الترددات الراديوية لتكنولوجيا الجيل الثالث لأنظمة الاتصالات الخلوية الراديوية في الأردن	تم الاعلان عن اصدار تلك الوثيقة من خلال الملتقى العام الذي عقدته الهيئة أواخر حزيران من العام ٢٠٠٨، حيث ركزت على استشارة القطاع فيما يتعلق بعدد الرخص التي سيتم منحها، ومن يحق له المشاركة في إجراءات العطاء التنافسي، وحجم الطيف الترددي الذي يحق للشخص التقدم له، وعدد الرخص التي سيتم طرحها في المرحلة الأولى من العطاء، والتسعير، وكيفية اختيار المناقص الفائز.
استشارة حول الرسائل الدعائية غير المرغوبة	يأتي اصدار الهيئة لوثيقتي استشارة عامة بهدف الوصول الى قرار تنظيمي ينظم عمل الرسائل القصيرة غير المرغوبة التي يتم إرسالها بالجملة عبر شبكات الهواتف المتنقلة الى المستخدمين من خدمات الاتصالات المتنقلة، وتضمنت تلك الاستشارات صيغة مقترحة لقرار تنظيمي يُعالج تلك الأمور. وتأتي هذه الخطوة تنفيذاً لدور الهيئة في حماية مصالح المستخدمين واتخاذ الإجراءات اللازمة لهذه الغاية. هذا ويتوقع الانتهاء من إعداد القرار التنظيمي بصيغته النهائية خلال شهر شباط من العام ٢٠٠٩.
الاستشارة العامة حول تجزئة مكونات الدارة المحلية والاستضافة والمشاركة في البنية التحتية في الأردن	استناداً إلى أحكام المادة (٥٨) من وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد، وبهدف تحفيز المزيد من المنافسة التي تعتمد على " أساس الخدمات " مثل الخدمات الهجينة باستخدام إعادة بيع مكونات الشبكة، قامت الهيئة في شهر آذار من العام ٢٠٠٨ بإصدار وثيقة استشارة عامة حول تطبيق تجزئة مكونات الدارة المحلية والمشاركة في البنية التحتية والمواقع في المملكة ونشرتها على موقعها الإلكتروني، وطلبت فيها الهيئة ملاحظات حول قضايا تتعلق بمدى الحاجة لتطبيق تجزئة مكونات الدارة المحلية، والإطار التنظيمي المناسب، والتقنيات المناسبة لتطبيق هذه الخدمات، والجدوى الاقتصادية، والمنهجية التي يجب أن تعتمد عليها الهيئة لتسعير هذه الخدمات، والمعوقات التي قد تحول دون تطبيقها، إضافة إلى كافة الإجراءات المتعلقة بمجريات تطبيق ذلك.
إخطار استفساري تمهيداً لإصدار استشارة عامة حول الترتيبات والحدود التي ستقرها الهيئة لتوفير خدمات اتصالات الطوارئ	أعلنت الهيئة عن نيتها إصدار قرار تنظيمي بالاستشارة مع كافة المعنيين لتحديد كافة الترتيبات والحدود المتعلقة بربط مركز اتصالات الطوارئ التابع لمديرية الأمن العام مع شركات الاتصالات ونوع المعلومات المطلوبة من قبل ذلك المركز، واستناداً للمادة (٢٢) من تعليمات القواعد الإجرائية لإصدار التعليمات عن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، ونظراً لعدم توفر المعلومات والتفاصيل الضرورية ذات العلاقة بالمتطلبات والترتيبات الفنية والتشغيلية والأجهزة والمعدات والمرافق اللازمة لربط المركز مع الشبكات العائدة لشركات الاتصالات وتمكينه من أداء مهامه وتحقيق غايته التي أنشأ من أجلها، وبهدف استقصاء آراء شركات الاتصالات المعنية ومنحهم الفترة التحضيرية الكافية للمشاركة بشكل مناسب في إجراءات إصدار القرار التنظيمي مدار البحث عند البدء بها، أصدرت الهيئة إخطاراً استفسارياً طرحت من خلاله بعض الأسئلة وذلك لتمكينها في مرحلة الاستشارة العامة التي ستلحق بهذا الإخطار من تحديد موقفها بشكل دقيق من كافة المسائل التي تنوي الاستشارة حولها والمتعلقة بربط مركز اتصالات الطوارئ التابع لمديرية الأمن العام مع شركات الاتصالات، والمعلومات التي يجب توفيرها له وشروط توفيرها، الأمر الذي سيساهم في صياغة القرار التنظيمي مدار البحث بشكل واقعي وعملي يأخذ بعين الاعتبار الأعباء المترتبة على إنفاذه ويمكّن المركز في نفس الوقت من أداء مهامه في توفير خدمات الطوارئ لطالبيها بفاعلية وكفاءة عالية.



وثائق إستشارية صادرة

المحتوى	الايضاحات
أسس تحديد بدل الخدمات البريدية الحصرية الخاصة بمشغل البريد العام	بهدف وضع الأسس التي يجب على مشغل البريد العام الالتزام بمراعاتها عند تحديد بدل الخدمات التي يقدمها بموجب الحق الحصري الممنوح له تنفيذا لأحكام المادة ٩/أ من قانون الخدمات البريدية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٧، قامت الهيئة بإعداد وثيقة استشارة عامة بعنوان " Implementation of the tariff regulatory regime for the restricted services of JPC " وتم نشرها على موقع الهيئة الإلكتروني لاستقصاء رد كافة المعنيين حول الموضوع، وقد تلقت الهيئة العديد من الملاحظات على تلك الوثيقة من جهات مختلفة وعملت على دراستها ومراجعتها بدقة وعناية. هذا ويتوقع أن يتم الانتهاء من إعداد تعليمات بهذا الخصوص خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٩.
وثيقة استشارية حول الطيف الترددي في النطاقات (٢,٤) جيجاهرتز و (٥,١) جيجاهرتز	يأتي اصدار الاستشارة العامة بناء على ما نصت عليه وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد في الفقرة (٧٢) التي تنص على: "تقتضي الحكومة بأن يتم توضيح وضع ترخيص "خدمات الترحال" المعتمدة على البث الراديوي (أي باستخدام WiFi "واي فاي" او WiMAX "واي ماكس" في أقرب فرصة ممكنة للسماح بدخول هذه الخدمات إلى السوق، بما في ذلك خدمات النقطة الساخنة "Hotspot". حيث أصدرت الهيئة هذه الاستشارة منتصف شهر شباط من العام ٢٠٠٨، وقد تلقت الهيئة إجابات عدة على تساؤلاتها المطروحة ضمن تلك الاستشارة من عدد من الشركات والمشغلين المهتمين في القطاع.
وثيقة استشارية حول إنشاء وتعديل المواقع الراديوية لغايات استخدام الترددات من قبل مقدمي خدمات الاتصالات العامة	تأتي أهمية اصدار تعليمات بهذا الخصوص من الطلبات المتزايدة من قبل شركات الاتصالات العامة لإنشاء المواقع الراديوية لتقديم خدمات الاتصالات العامة من خلالها، مما دعا الهيئة إلى السعي نحو اصدار تعليمات لتلبية احتياجات الشركات ضمن الأطر والمعايير الفنية والتنظيمية العالمية والمحلية المعتمدة، مما سيؤدي إلى إنشاء مواقع راديوية متطابقة مع المعايير الفنية المعتمدة لدى الهيئة وتراعي الاحتياجات التنظيمية الأخرى للجهات ذات العلاقة كما تضمن متطلبات السلامة العامة للحد من التعرض للحقول المغناطيسية وتقليل عدد المواقع المنشأة من خلال تفعيل مبدأ المشاركة في المواقع بين الشركات المرخصة. وعليه، قامت الهيئة بنشر تلك الوثيقة الاستشارية أواخر شهر أيلول من العام ٢٠٠٨، وتلقت الهيئة على ضوء تلك الاستشارة إجابات وتعليقات الشركات المهتمة ذات العلاقة على استفسارات الهيئة الواردة في تلك الوثيقة ونشرت على الموقع الإلكتروني للهيئة وفقاً للإجراءات المتبعة بهذا الصدد.



٣- تعديل قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته

شاركت الهيئة في العام ٢٠٠٨ في اجتماعات اللجنة المشكلة لغايات تعديل قانون الاتصالات رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته، حيث قامت بتقديم العديد من الاقتراحات الكفيلة بتنظيم وتطوير القطاعات التي تنظمها، سيما وأن نصوص مسودة القانون الجديد تدمج هيئة الاعلام المرئي والمسموع وهيئة تنظيم قطاع الاتصالات في هيئة واحدة، بحيث يتم توحيد المسؤوليات وآليات العمل في ظل الاندماج المتسارع والتداخل والاتصال المتنامي بين قطاعي الاتصالات والاعلام والخدمات المقدمة في كلا القطاعين.

كما تضمنت مسودة القانون نصوصاً تبين آلية جديدة لمنح رخص خدمات البث و/ أو اعادة البث الاذاعي الصوتي والتلفزيوني، ونصوصاً تعالج مسألة دمج مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة الى اعادة تعريف العديد من المصطلحات الواردة في قانون الاتصالات وقانون الاعلام المرئي والمسموع بصيغة واضحة لتسهيل تطبيق أحكام القانون.

كما منحت مسودة القانون الجديد الهيئة صلاحية أوضح في حماية وتعزيز المنافسة في القطاع وتشديد العقوبات الواردة في القانون لضمان مزيد من الالتزام بأحكامه.

٤- شؤون المستفيدين

٤-١ توثيق بيانات مستخدمي الهواتف المتنقلة

قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ بمتابعة حملة توثيق بيانات مستخدمي الهواتف المتنقلة غير الموثقين لبياناتهم الشخصية استكمالاً لما بدأته في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لحد من عملية بيع أي خطوط خلوية بدون توثيق للبيانات الشخصية الشبوتية. وقد تضمنت حملة التوثيق لعام ٢٠٠٨ العديد من الإجراءات الجديدة والتي لم تكن متبعة خلال عام ٢٠٠٧، وذلك بهدف تسريع وزيادة فعالية عملية التوثيق.

ولعل من أهم الإجراءات التي تمت خلال العام ٢٠٠٨:

- قيام الهيئة وبالتعاون مع المرخص لهم باتخاذ إجراءات فصل جزئي بحق كل مستفيد لم يتم بتوثيق بياناته الشخصية خلال فترة شهر من استخدامه للخط الخلوي.
- تعاون الهيئة مع المرخص لهم وذلك من خلال قيام المرخص لهم باتخاذ إجراءات فصل كلي بحق كل مستفيد لم يتم بتوثيق بياناته الشخصية خلال فترة ثلاثة أشهر من تاريخ الفصل الجزئي.



- التزام الشركات بإطلاق حملات إعلانية بهدف توعية مستخدمي الخطوط غير الموثقين بالإجراءات المتعلقة بعملية الفصل.
 - التزام الشركات بربط العروض التجارية التي تتم من قبلها بتوثيق البيانات الشخصية.
- وقد بلغ إجمالي أعداد الخطوط الموثقة من قبل الشركات الخلوية ٤١٤٦١١٦ خط مقابل ٧٩٨٣٦٨ خط غير موثق حتى نهاية العام ٢٠٠٨.

٤-٢ التأكد من الالتزام باتفاقيات التراخيص الممنوحة

قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ بإجراء جولات استطلاعية وتفتيشية على بعض الشركات المرخصة للتأكد من مدى التزام تلك الشركات باتفاقيات التراخيص الممنوحة لها، ومن الخدمات التي تقدمها إلى زبائنهم، وآلية تقديم خدماتها المدفوعة مسبقاً وخدمات الدفع اللاحق، وواقع الحال فيما يتعلق بعقود الاشتراك لتلك الخدمات، وفيما إذا كانت بنود وأحكام تلك العقود قد حصلت على الموافقة الخطية من قبل الهيئة وذلك حتى تتمكن الهيئة من اتخاذ ما يلزم من إجراءات تنظيمية وقانونية بحق الشركات المخالفة لأي من بنود اتفاقية الترخيص الممنوحة لها والتعليمات والقرارات التنظيمية الصادرة عن الهيئة.

من جانب آخر، تقوم الهيئة وباستمرار بمتابعة كافة العروض التجارية الصادرة عن شركات الاتصالات المختلفة للتأكد من أن العروض المطروحة مع قبل المرخص لهم تتضمن تفاصيل العرض وشروطها وأسعارها وعدم إخلالها بالمنافسة.

٤-٣ عقود الاشتراك

قامت الهيئة بإعداد نسخة عقد اشتراك استرشادي لجميع خدمات الاتصالات ونشره على موقع الهيئة الإلكتروني أوائل كانون الأول من العام ٢٠٠٨، وذلك ليتسنى للشركات المرخصة والعاملة الاستفادة من هذا العقد عند إعداد عقود الاشتراك الخاصة بالخدمات التي تقدمها.

ومن الجدير ذكره أن جميع الشركات المرخصة ملتزمة بتزويد الهيئة بالشروط والأحكام الخاصة بعقود اشتراك خدماتها وذلك قبل المباشرة ببدء تقديم تلك الخدمات، حيث أن عقد الاشتراك يعرف بـ (الشروط والأحكام ونموذج الاشتراك وأية ملاحق أخرى تحكم العلاقة بين كل من المرخص له والمستخدم، والتي يتم بموجبها تزويد المستخدم بالخدمة) وهو الذي يحكم العلاقة بين المستخدم والشركة ويتضمن التزامات وواجبات كلا الطرفين تجاه الطرف الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة قد وافقت خلال العام ٢٠٠٨ على ما مجموعه (٢٣) عقد اشتراك.

٤-٤ تلقي شكاوي المستفيدين

عملت الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ على استكمال إنشاء نظام أتمتة لتلقي ومتابعة الشكاوى في الهيئة، ومن المتوقع بدء العمل بتشغيله خلال الربع الثاني من العام ٢٠٠٩، ويتيح تطبيق النظام للمستفيدين من خدمات الاتصالات تقديم شكاوهم على مدار الساعة من



خلال الهاتف على الرقم المجاني (٠٨٠٠٢٣٣١٣)، الأمر الذي يترتب عليه توفير الوقت والجهد على الهيئة وعلى المستفيدين على حد سواء. ويذكر أنه في حال عدم قيام الشركة المعنية بمعالجة الشكوى فإن الهيئة على استعداد لاستقبال الشكوى ومتابعتها مع الجهة ذات العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة تلقت خلال العام ٢٠٠٨ ما مجموعه (٧٥٤) شكوى من المستفيدين من خدمات الاتصالات، بحيث توزعت تلك الشكاوى على مواضيع الازعاج والتغطية الخلوية والشكاوى المالية، وسوء تقديم الخدمة وفصل الخطوط.

٥-٤ المتابعات الفنية المتخصصة:

١-٥-٤ مراقبة جودة خدمات الاتصالات

قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ بإطلاق حملة ميدانية لفحص وقياس مستوى جودة خدمات الاتصالات الهاتفية الخلوية المقدمة للمواطنين باستخدام الأجهزة والمعدات المتوافرة لديها والمتخصصة بفحص مستوى جودة الخدمة الخلوية المقدمة للمستخدم النهائي، حيث تظهر هذه القياسات قدرة المستخدم على إنشاء المكالمات بنجاح وجودة الصوت التي يحصل عليها أثناء المكالمات وغيرها من مؤشرات قياس الجودة، وقد تم الانتهاء من المسح الميداني لكافة محافظات المملكة بكامل تقسيماتها الإدارية وسيتم دراسة النتائج والتقارير التي تم التوصل إليها ليصار إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. ومن الجدير ذكره أنه تم اطلاق تلك الحملة بعد إجراء مرحلة تجريبية بالتعاون مع الشركات الخلوية المعنية.

من جانب آخر، قامت الهيئة بإجراء عملية تدقيق فني على تقارير الجودة الدورية المرسلة من قبل المرخصين الذين تنطبق عليهم تعليمات مراقبة الجودة، حيث تشمل عملية التدقيق تحليل التقارير وبحث مؤشرات الأداء الواردة فيها والوقوف على أسباب ومبررات النتائج التي تحققها الشركات، وتحديد نقاط الضعف في تطبيق المرخصين للتعليمات المعتمدة وتسجيل أي خلل في الآليات المتبعة للوصول للقراءات المطلوبة وفقاً للتعليمات المعتمدة، وبناءً على ما تم التوصل إليه من خلال عملية التدقيق فقد تم تصميم نماذج الكترونية لكافة المؤشرات المعتمدة لخدمتي (Dialup and Broadband Internet) وتوزيعها على المرخصين ليتم استخدامها في التقارير المستقبلية.

٢-٥-٤ الموافقات النوعية

قامت الهيئة بتحديث قاعدة البيانات الخاصة بأجهزة الاتصالات الطرفية التي يتم منحها الموافقة النوعية، وتوثيق ذلك ونشرها على موقع الهيئة الالكتروني. كما تم إنشاء قاعدة بيانات جديدة بأصناف لا تقع ضمن قواعد البيانات السابقة.



كما قامت الهيئة بعقد عدة اجتماعات مع مصنعي الأجهزة العالميين ووكلائهم في المملكة (مثل: Cisco Systems, Nokia International, HP) تم من خلالها توضيح الاجراءات والاليات التي تتبعها الهيئة بمنح الموافقات النوعية لأجهزة الاتصالات.

بالإضافة الى ذلك قامت الهيئة ومن خلال عقد الورشات والاجتماعات التنسيقية مع المعنيين في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة/ الجمرک بتوضيح متطلبات الهيئة لمنح الموافقات النوعية، وذلك بهدف تسهيل عملية ادخال أجهزة الاتصالات المختلفة للمملكة.

من جانب آخر، قامت الهيئة خلال العام ٢٠٠٨ بانجاز ما مجموعه (٢٠٥٦) معاملة تتعلق بطلبات ادخال أجهزة الاتصالات وأجهزة الاتصالات الطرفية، اضافة الى فحص ما مجموعه (٧٣) جهاز من مختلف أجهزة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٣-٥-٤ إدارة خطة التقييم الوطنية

نظراً للأهمية التي تتمتع بها خطة التقييم الوطنية في تقديم خدمات الاتصالات ومن أجل إدامة السجل الوطني للتقييم تقوم الهيئة في هذا المجال بمتابعة مدى فعالية استخدام السعات الرقمية المحجوزة والمخصصة لشركات الاتصالات، والتأكد من مدى التزامها بالخطة وبتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية، كما يتم أيضاً دراسة الطلبات المقدمة من الشركات بخصوص حجز وتخصيص السعات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك تقوم الهيئة بالتنسيق الداخلي والدولي لتفعيل تلك السعات الرقمية على الشبكات الوطنية وإعلام الجهات الدولية المعنية بتلك التخصيصات.

٤-٥-٤ المشاركة باللجان الفنية المتخصصة

بهدف تشجيع الاستثمار من قبل شركات الاتصالات وزيادة انتشار خدمات الاتصالات المختلفة، تواصل الهيئة عملها ضمن لجنة فنية متخصصة بدراسة قوائم الإعفاءات المقدمة من الشركات الحاصلة على الإعفاءات والتوصية للجهات المعنية لإعفاء مكونات البنية التحتية من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات، كما شاركت الهيئة بالاجتماعات التنسيقية التي تعقد مع الجهات ذات العلاقة للتباحث بمتطلبات ادخال أجهزة الاتصالات الطرفية. من جانب آخر، شاركت الهيئة بلجنة دراسة قائمة الاتحاد الأوروبي للمواد (EU CONTROL LIST) من خلال رئاسة لجنة مراقبة المجسات والليزر وأجهزة الكمبيوتر بالتنسيق مع وزارة الصناعة والتجارة.



٥- تنظيم شؤون الطيف الترددي

ولما للطيف الترددي من أهمية ملحوظة في ارساء بنية تحتية سليمة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فقد واصلت الهيئة اهتمامها بهذا الجانب وذلك من خلال إنجاز العديد من المواضيع المتعلقة بالترددات وتنظيم شؤونها وذلك من خلال تنفيذ ما يلي:

١-٥ موافقات ومتابعات ميدانية

- إصدار الموافقة النوعية الفنية لـ (٣٥١) جهاز راڊيوي (RLAN) وأجهزة ذات القدرة المنخفضة وأجهزة راڊيوية مختلفة.
- الموافقة على ادخال (٣٦٥٠) جهاز راڊيوي (معدات بث، أجهزة يدوية، أجهزة متحركة، أجهزة ثابتة، هواتف لاسلكية، أجهزة انذار ضد السرقة، ميكروفونات لاسلكية، أنظمة DECT).
- منح الموافقات لـ (٦٠٦) طلب لإنشاء المواقع الراديوية للمحطات الخلوية ومحطات خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت بالحزم العريضة، والموافقة لـ (٦٧٠) طلب لإنشاء وصلات ميكروية في حزم ترددية مختلفة.
- اصدار (٣٥) رخصة استخدام ترددات خاصة جديدة، وتجديد (٣٧٠) رخصة استخدام ترددات شبكات خاصة.
- التفتيش والكشف الفني على اكثر من (٣٥٠٠) موقع راڊيوي من خلال التأكد من كافة المواصفات الفنية ومطابقتها لشروط الترخيص لبعض المواقع واجراء قياسات كثافة القدرة الكهرومغناطيسية للبعض الآخر.
- ضبط أكثر من (٥٠) مخالفة اتصالات شاملة مواقع راديوية لمختلف الشركات وفي مختلف محافظات المملكة، اضافة الى ضبط شبكات تعتمد على تمرير المكالمات الدولية باستخدام بروتوكول الانترنت بطرق غير مشروعة، بالإضافة إلى ضبط عدد من المحطات الأرضية ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني، تم على أثرها إجراء تسوية صلحيه على ما يقارب (٤٠%) من مجمل الضبوطات، وترخيص ما نسبته (١٥%) من مجمل الضبوطات.

٢-٥ ترخيص ترددات الطيف الراديوي لخدمات الاتصالات المتنقلة (الجيل الثالث)

عقدت الهيئة بالتنسيق مع المفوضية الأوروبية وضمن البرنامج الأوروبي لدعم هيئات التنظيم والتخاضية والذي يعمل على المساهمة في الترويج لمساهمة القطاع الخاص في بناء البنية التحتية لقطاع الاتصالات في المملكة أواخر شهر حزيران من العام ٢٠٠٨ ملتقى الاتصالات المتنقلة وخدمات الجيل الثالث والذي تم خلاله الاعلان عن نتائج الدراسة والتي نفذها مستشارو الهيئة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى امكانية دخول مشغلين جدد في قطاع الاتصالات المتنقلة من خلال منح رخصة إضافية للطيف الترددي من الجيل الثاني والثالث معاً (3G/2G) ورخصة الجيل الثالث (3G) وذلك من خلال عطاء تنافسي، يسمح فيه بمشاركة كافة الشركات الراغبة في الحصول على هذه الرخص سواءً كانت مرخصة لدى الهيئة أو شركات جديدة.

كما تم خلال الملتقى الإعلان عن اصدار الهيئة لوثيقة استشارية متعلقة بمنح رخص طيف ترددي اضافي متعلقة بخدمات الجيل الثالث، حيث ركزت على استشارة القطاع فيما يتعلق بعدد الرخص التي سيتم منحها، ومن يحق له المشاركة في إجراءات العطاء

التنافسي، وحجم الطيف الترددي الذي يحق للشخص التقدم له، وعدد الرخص التي سيتم طرحها في المرحلة الأولى من العطاء، والتسعير، وكيفية اختيار المناقص الفائز.

وفي أواخر شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ أصدرت الهيئة كل من المذكرة التوضيحية الخاصة بنتائج الاستشارة، والتصريح التنظيمي حول ترخيص استخدام الترددات الراديوية لتقنيات الجيل الثالث من الاتصالات الخلوية في الأردن من خلال العطاء العام والمفتوح.

ويأتي اصدار الهيئة لهذا التصريح عملاً بالصلاحيات المحددة لها في قانون الاتصالات رقم ١٣ لسنة ١٩٩٥ وتعديلاته ووفقاً لأحكام السياسة العامة للحكومة للعام (٢٠٠٧) في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد، وتنفيذاً لقرار مجلس الوزراء المبني على احكام المادة (٣٢) من قانون الاتصالات بالموافقة على اجازة استخدام اسلوب العطاءات العامة لمنح الرخصة الاولى لترددات الجيل الثالث وبما يؤسس السعر السوقي للتخصيصات اللاحقة لترددات الجيل الثالث. ومن المتوقع نشر وثيقة العطاء في النصف الأول من العام ٢٠٠٩.

يشار الى أن الفوائد المرجوة من تقديم خدمات الجيل الثالث، والتي تعد من أحدث وافضل تقنيات الاتصالات المتنقلة تتمثل في توفير امكانية التصفح السريع للانترنت، والحصول على البيانات عبر الهاتف المتنقل بسرعات هائلة، واجراء الاتصالات المرئية عبر الهاتف المتنقل، بالإضافة الى الحصول على العديد من التطبيقات الخاصة بخدمات الاتصالات المتعددة الوسائط.

٦- دراسات السوق

٦-١ دراسة لمراجعة سوق الاتصالات:

قامت الهيئة بالتعاقد مع أحد دور الخبرة العالمية للبدء بإجراء مراجعة للأسواق المعنية وتصنيف المشغلين المهيمنين في الأسواق التي سيتم تعريفها ومراجعة العلاجات والأحكام التنظيمية النافذة للحد من آثار الهيمنة في هذه الأسواق وتقييم للآثار المترتبة جراء تطبيق هذه العلاجات.

وستشمل الدراسة إجراء مراجعة لأربع مجموعات من الأسواق تشمل أسواق خدمات الاتصالات المتنقلة، أسواق خدمات الاتصالات الثابتة عريضة النطاق، أسواق خدمات الاتصالات الثابتة ضيقة النطاق، وأسواق الدارات المؤجرة. وستشمل الدراسة أيضاً إجراء مراجعة للأسواق المعرفة الحالية والعلاجات والأحكام التنظيمية النافذة ذات العلاقة، وكذلك إجراء مراجعة لأفضل الممارسات العالمية بهذا الشأن. ومن المتوقع أن تبدأ الدراسة في الربع الأول من العام ٢٠٠٩.



٢-٦ دراسة حول ظروف المنافسة الفعالة في سوق الاتصالات المتنقلة:

قامت الهيئة بإجراء دراسة حول ظروف المنافسة الفعالة في سوق الاتصالات المتنقلة وآفاقه المستقبلية، وذلك تنفيذاً للسياسة العامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتي تنبئ بالهيئة اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية لتسهيل الدخول السريع لمنافسين جدد في سوق الاتصالات بهدف إدخال المزيد من الخدمات التي يقدمها المرخص لهم في هذا القطاع.

وتبين الدراسة الخطوات اللازم اتخاذها لخلق ظروف المنافسة الفعالة، مثل تخفيف آثار الهيمنة وتقليل عوائق الدخول إلى السوق وخلق إمكانيات جديدة لدخول السوق وتأكيد ثقافة الامتثال لقواعد التنظيم ومراجعة التزامات بعض المشغلين بتقديم الخدمات الشمولية وإزالة أي قيود عن خدمات الاتصالات التي يقدمها المرخص لهم بعد سنتين على الأقل من الموافقة على السياسة العامة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وحسب البرنامج الزمني الذي تضعه الهيئة لذلك.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المعايير الفعالة التي تتبناها الهيئة، ويمكن أن تقترح غيرها مستقبلاً لتطوير سوق الاتصالات الخلوية وتعميق المنافسة فيه. وقد تم بموجب هذه الدراسة إصدار الوثيقة المتعلقة بخلق ظروف المنافسة الفعالة في سوق الاتصالات الخلوية بالأردن والتي سميت هذه الوثيقة باسم «الوثيقة الخضراء».

٧- تنظيم قطاع البريد

١-٧ تعديل قانون الخدمات البريدية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٧

شاركت الهيئة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة البريد الأردني في اللجنة المشكلة للعمل على تعديل قانون الخدمات البريدية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٧ بما يلبي احتياجات قطاع البريد، وقد تم خلال المناقشات مراعاة توجهات السياسة العامة للحكومة لعام ٢٠٠٧ بالنسبة لقطاع البريد، والحرص على مراعاة الممارسات الدولية في البريد وعكسها على مسودة القانون. هذا وقد تم رفع مسودة القانون إلى ديوان التشريع والرأي للنظر فيه، قبل السير في الإجراءات الدستورية لإقراره.

٢-٧ مراقبة تنفيذ أحكام قانون الخدمات البريدية

تنفيذاً لمهام الهيئة في تنفيذ أحكام قانون الخدمات البريدية رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠٧ تقوم الهيئة وبشكل مستمر بمراقبة تنفيذ مشغل البريد العام لشروط عقد الأداء من خلال التقارير المقدمة من قبله، ومراقبة التزام مشغلي البريد الخاص بالتشريعات النافذة المفعول والنظر في الشركات المخالفة، والقيام بمجموعة من الجولات التفتيشية على الشركات التي تعمل على تقديم الخدمات البريدية بدون الحصول على ترخيص وتحرير محاضر الضبط بحققها وتحويلها للقضاء. كما قامت الهيئة بجمع بيانات احصائية من مشغل البريد العام ومشغلي البريد الخاص عن العام ٢٠٠٧، ودراستها واحتساب مؤشرات أداء السوق خلال العام والعمل على نشر هذه البيانات الإحصائية التجميعية ومؤشرات الأداء على موقع الهيئة الإلكتروني.

٣-٧ منح رخص مشغل بريد خاص

استناداً لنظام ترخيص مشغلي البريد الخاص رقم (١١٠) لسنة ٢٠٠٤، قامت الهيئة في العام ٢٠٠٨ بمنح (٨) رخص مشغل بريد خاص فئة محلي، وبذلك بلغ عدد الرخص الممنوحة حتى نهاية العام ٢٠٠٨ (٢٠) رخصة مشغل بريد خاص، (٦) منها رخصة مشغل بريد خاص فئة دولي، و (١٤) رخصة مشغل بريد خاص فئة محلي.

٨- الفعاليات والمشاركات المحلية

١-٨ ملتقى الأردن الاقتصادي الثالث

شاركت الهيئة في أعمال ملتقى الأردن الاقتصادي الثالث الذي نظّمته مجموعة الاقتصاد والأعمال خلال الفترة الواقعة من ٢-٣/٣/٢٠٠٨، وفي الجلسة الحوارية حول الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات / التطورات والمشاريع والآفاق، حيث قامت الهيئة بتقديم ورقة عمل بعنوان « ملامح قطاع الاتصالات الأردني / ٢٠٠٥-٢٠١٠ »، وشارك في الجلسة العديد من المؤسسات العربية والدولية المعنية بشؤون المال والاستثمار.

٢-٨ ورشة العمل حول ادارة الطيف الترددي

تنفيذاً لمقررات الاجتماع السنوي الرابع لشبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات الذي انعقد في المنامة منتصف العام ٢٠٠٧. استضافت الهيئة بحضور ممثلين عن أعضاء شبكة الهيئات العربية لتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات وعدد من الجهات المحلية ذات العلاقة ورشة عمل متخصصة في مجال إدارة الطيف الترددي في الفترة من ٢٥-٢٧/٣/٢٠٠٨ في عمان.

وقد شارك في اعمال الورشة مجموعة من الخبراء والمختصين الدوليين وذلك بهدف عرض ومناقشة ابرز المواضيع الفنية المتخصصة في إدارة الطيف الترددي وأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بها، والتي شملت السياسات والتوجهات في ادارة الطيف الترددي، وأنظمة الاتصالات اللاسلكية الحديثة، وتقنيات البث الإذاعي الصوتي والتلفزيوني، والتطورات الحديثة في أنظمة الاتصالات الساتلية/ حقائق، استخدامات، التوجهات العالمية.

وشارك بهذه الورشة حوالي (١٣٧) مشاركاً من (١٣) دولة عربية هي: الأردن، ليبيا، مصر، السودان، فلسطين، لبنان، سوريا، سلطنة عمان، الامارات العربية المتحدة، الكويت، البحرين، اليمن، والعراق. وعدداً من الجهات المحلية ذات العلاقة.



٣-٨ اليوم العلمي لكلية الأعمال / الجامعة الأردنية

شاركت الهيئة في اليوم العلمي لكلية الأعمال/ الجامعة الاردنية الذي أقيم أواخر شهر نيسان من العام ٢٠٠٨، حيث قدمت الهيئة عرضاً توضيحياً حول « قطاع الاتصالات وأهميته في الاقتصاد الوطني» تم خلاله استعراض ملامح قطاع الاتصالات خلال السنوات الثلاث القادمة والدور الذي تقوم به الهيئة لتهيئة المناخ المناسب ووضع الأطر التنظيمية لتنظيم قطاع الاتصالات في الأردن.

٤-٨ ندوة حول الترميز الالكتروني باستخدام تكنولوجيا RFID

رعت الهيئة فعاليات ندوة الترميز الالكتروني باستخدام تكنولوجيا RFID التي نظمتها هيئة التقييم الاردنية في منتصف شهر حزيران من العام ٢٠٠٨، حيث تم استعراض اهمية استخدام تكنولوجيا الترميز الالكتروني وفوائدها، والقاء الضوء على التجربة الأردنية في هذا المجال، حيث قامت الحكومة الأردنية منذ العام ١٩٩٥ بإصدار التشريعات والقوانين المنظمة لهذا القطاع بما فيها الطيف الترددي الذي يعتبر ثروة وطنية. وتخصيص أجزاء من الطيف الترددي للتقنيات الحديثة ومن أبرزها تقنية تحديد الهوية باستخدام الترددات الراديوية (FID).

٥-٨ المشاركة في الدورة الثانية عشرة لمجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات

استضافت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدورة الثانية عشرة لمجلس وزراء الاتصالات العرب والدورة الرابعة والعشرون للمكتب التنفيذي للمجلس خلال الفترة ٣-٥/٦/٢٠٠٨.

وشارك في هذا الاجتماع ممثلين عن عدد من المنظمات الدولية منها الاتحاد الدولي للاتصالات، الاتحاد البريدي العالمي/ مؤسسة عربسات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى جانب (١٥) دولة عربية. وناقش الحضور العديد من قضايا قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والتي تهم المجتمعات العربية بما فيها تفعيل الإستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وبناء مجتمع المعلومات بالتركيز على ثلاثة أهداف إستراتيجية وهي إيجاد سوق تنافسية لمجتمع المعلومات العربي، وتحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات بالإضافة لمناقشة بعض القضايا الخاصة بقطاع البريد

وترأست الهيئة الوفد الأردني المشارك في الاجتماعات، حيث جرى على هامش المؤتمر وبدعوة من مجلس مفوضي الهيئة استضافة السادة الوزراء والوفود المشاركة في هذه الدورة على حفل عشاء رسمي بحضور عدد من الرؤساء التنفيذيين للشركات المرخصة والعاملة في قطاع الاتصالات.

٦-٨ ملتقى الاتصالات المتنقلة وخدمات الجيل الثالث

قامت الهيئة بعقد ملتقى تحت عنوان «الاتصالات المتنقلة وخدمات الجيل الثالث» أواخر شهر حزيران من العام ٢٠٠٨، تم خلاله



الإعلان عن نية الهيئة منح تراخيص لتقديم خدمات الجيل الثالث من خدمات الاتصالات المتنقلة في الأردن، إضافة إلى نتائج الدراسة التي قامت الهيئة بإجرائها فيما يتعلق بقطاع الاتصالات المتنقلة وخططها المستقبلية لتحفيز المنافسة في هذا القطاع، ونية الهيئة لإطلاق وثيقة استشارية للقطاع تطرح فيها مجموعة من الأسئلة وتطلب من المهتمين إجابتها تمهيدا لإصدار قرار تنظيمي يحدد الآليات التي ستبناها الهيئة في ترخيص خدمات الجيل الثالث. مؤكدة العمل على خلق بيئة مناسبة لتقديم خدمات الجيل الثالث في المملكة، بالإضافة إلى التخطيط لمنح رخصتين والتي تخول استخدام الترددات الراديوية في النطاق الراديوي (٢ جيجا هرتز) وذلك لتقديم خدمات الجيل الثالث.

٧-٨ المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المغتربين

برعاية ملكية سامية وتحت شعار «معا نبني أردن المستقبل»، نظمت جمعية الأعمال الأردنيين ووزارة الخارجية ومؤسسة تشجيع الاستثمار المؤتمر الخامس لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين المغتربين الذي عقد في عمان منتصف شهر آب من العام ٢٠٠٨، حيث قدمت الهيئة ورقة عمل بعنوان «قطاع الاتصالات/ واقع ورؤية مستقبلية» استعرضت من خلاله ملامح القطاع خلال السنوات الثلاث الماضية ولمحة عامة عن قطاع الاتصالات مؤشرات وأرقام وأهم النشاطات الحالية للهيئة بالإضافة إلى تناول ملامح القطاع للسنوات الثلاث القادمة.

٨-٨ ملتقى الأردن ٢٠٠٨

برعاية وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نظم مجلس الاتصالات لدول جنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (سامينا) وللمرة الأولى في الأردن ملتقى الأردن ٢٠٠٨ وذلك خلال الفترة ما بين ٣-٤/١١/٢٠٠٨، حيث ناقش المشاركون أهم القضايا التي تواجه قطاع الاتصالات، وتم تبادل الأفكار والتجارب والخبرات فيما بينهم بما يعمل على تشجيع التعاون وتسهيل عمليات التوسع واستغلال أفضل للاتصالات في المنطقة، وقد شاركت الهيئة في هذا الملتقى من خلال كلمة أكدت فيها على أهمية انعقاد هذا الملتقى في الأردن وإتاحة الفرصة لتبادل الآراء ومناقشة أهم الأمور والقضايا التي تواجه صناعة الاتصالات والأسواق في منطقة سامينا والعالم ككل. وتم خلال الملتقى اختيار الهيئة لتكون « أكثر منظم مبتكر» من بين (٢٥) منظم من أعضاء مجلس الاتصالات المشارك في الملتقى.

٩- التطوير المؤسسي

إنطلاقاً من حرص الهيئة على خلق ثقافة مؤسسية تهدف إلى ضمان مستوى متقدم من الأداء الفردي والمؤسسي وإرساء قواعد البناء المؤسسي الفعال، بالإضافة إلى تبني الأسس والأساليب الحديثة للتطوير الإداري ومشاركة الموظفين في عملية تطوير الأداء المؤسسي، فقد واصلت الهيئة العمل على تصميم وتطبيق البرامج التطويرية التالية:



١-٩ برنامج الدائرة المتميزة

استمرت الهيئة وعلى مدى الخمس سنوات الماضية بتنفيذ برنامج الدائرة المتميزة وذلك لما أثبتته هذا البرنامج في تبادل الخبرات المتميزة بين الدوائر ومشاركة بعضها البعض قصص النجاح في الممارسات الإدارية الناجحة وتوطيد العمل الجماعي وتحفيز الموظفين للعمل كفريق واحد، بالإضافة إلى تعزيز التنافسية الإيجابية بين دوائر الهيئة عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز والجودة والإبداع والقيم المؤسسية وتوفير مرجعية وأسس معيارية لقياس مدى التقدم والتطور في أداء الدوائر من ناحية إدارية وإجرائية وبشكل دوري.

وقد تم الإعلان في حفل خاص عن فوز وحدة التدقيق الداخلي بلقب الدائرة المتميزة لعام ٢٠٠٨.

٢-٩ برنامج الموظف المثالي

يتم عقد برنامج الموظف المثالي كل ثلاث أشهر حيث يتضمن هذا البرنامج اختيار موظف مثالي لكل فئة من فئات البرنامج الثلاثة- فئة أفضل موظف قيادي/ إشرافي، فئة أفضل موظف تنفيذي، وفئة أفضل موظف فني/ خدمات مساندة. ويخضع هذا البرنامج إلى التطوير والتحديث المستمر لضمان تحقيقه للأهداف التي وضع من أجلها من رفع مستوى أداء موظفي الهيئة وكفاءتهم وفعاليتهم، وتعزيز قيم الولاء وتحقيق الولاء الوظيفي.

٣-٩ برنامج توجيه الموظف الجديد

يعد عقد برنامج توجيه الموظف الجديد وسيلة من شأنها خلق بيئة عمل مريحة ومتعاونة تساعد على إتاحة المجال للموظفين الجدد التعرف بالإضافة إلى مساعدتهم على الاندماج الوظيفي بما يخدم تطوير متطلبات العمل وكذلك العمل بشكل مؤسسي مدروس على تحقيق الانتماء الوظيفي بتعريف الموظف بالقيم المؤسسية وتعريفه بالحقوق والواجبات التي على ضوئها تمكنه من استيعاب العمليات المتبعة في الهيئة والتي تخص عمله بشكل مباشر، ومساعدته على الاستيضاح في أي معلومة غير واضحة لديه.

٤-٩ المشاريع والدراسات المتخصصة

يندرج تحت هذا البند الدراسات المتخصصة التي تعقدها الهيئة بصورة مستمرة تهدف من خلالها إلى المحافظة على الخبرات والكفاءات المتنوعة، والوقوف على المواضيع التي لها أثر مباشر بالمحافظة على تلك الكفاءات واستقطاب كفاءات خارجية مؤهلة. ومن أهم هذه الدراسات دراستي الرضا الوظيفي ومعدل الدوران الوظيفي، حيث كانت النتائج لهذا العام إيجابية بحيث ارتفعت نسبة رضا الموظفين لعام ٢٠٠٨ الأمر الذي أثر على معدل الدوران الوظيفي مؤدياً إلى انخفاضها بنسبة (٣,٣ %). هذا وقد ساهم إقرار نظام الموظفين (٧٨) لعام ٢٠٠٨ في تحسين مستوى الأداء وزيادة الرضا الوظيفي وذلك لما تضمنه من اضافات نوعية استفاد منها الكادر بشكل عام.



ومن أهم المشاريع التي بدأت الهيئة بالتخطيط لها وتنفيذها مشروع توثيق الإجراءات في الهيئة التي يهدف إلى تنفيذ العمليات بأسلوب قياسي وفق الإجراءات الموثقة والنماذج المعتمدة، وتحسين جودة أداء العمل والارتقاء بمستوى مخرجاته، وتحسين وتطوير مستمر في كافة العمليات الفنية والإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى حفظ الخبرة المتراكمة من الضياع نتيجة تغير الموظفين.

٥-٩ التدريب

دأبت الهيئة على بناء القدرات وتطوير مهارات وقدرات ومعارف موظفيها من خلال وضع وتنفيذ خطة تدريبية سنوية متوازنة لبناء هذه القدرات.

فعلى صعيد مشاركة الهيئة في الفعاليات الخارجية، تنوعت المواضيع التي تم تناولها من خلال تلك الفعاليات (مؤتمرات، ورش عمل، ندوات، اجتماعات،...الخ)، حيث تم المشاركة في الفعاليات التي تناولت المواضيع الفنية المتخصصة (الربط البيئي، قابلية نقل الارقام، المنافسة، الخدمات الشمولية، أسعار خدمات الاتصالات، الطيف الترددي، التجوال الدولي) وغيرها من المواضيع ذات العلاقة.

من جانب آخر، شاركت الهيئة من خلال الكوادر المعنية المختصة بالعديد من الدورات التدريبية التي عقدتها الجهات المعنية خارج ودخل المملكة، بحيث تناولت البرامج التدريبية المطروحة العديد من المواضيع ذات صلة بعمل الهيئة بمختلف التخصصات.

وتسعى الهيئة من خلال المشاركات المتنوعة الى اطلاع العاملين لديها على آخر التطورات التقنية العالمية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتحفيزهم نحو الابداع والتميز من خلال التواصل والتفاعل على المستوى المحلي والخارجي على حد سواء بما ينعكس على مستوى الأداء المقدم وعلى النحو الذي يساهم في تعزيز مكانة الهيئة على مختلف الصعد.

٦-٩ الشفافية التشغيلية في الهيئة

تنفيذاً لما ورد بالخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ فيما يتعلق بتعزيز الشفافية التشغيلية في الهيئة، حيث يشتمل تعريفها على «التركيز المستمر على الانفتاح والوضوح في عمليات الهيئة التشغيلية الخاصة بالمرخص لهم بما فيها المساواة في المعاملة بينهم»، فقد تم تشكيل فريق لمتابعة ملاحظات تقرير التدقيق على الشفافية التشغيلية في الهيئة والذي يتولى مسؤولية الاشراف عليه وحدة التدقيق الداخلي في الهيئة، للتأكد من قيام كافة الدوائر في الهيئة بتنفيذ التوصيات الخاصة بها للوصول إلى مستوى أعلى من الشفافية.

٧-٩ التدقيق على مخرجات الهيئة الاستراتيجية المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية للهيئة

تم تشكيل فريق عمل للتدقيق على مخرجات الهيئة الاستراتيجية المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية بهدف التوصل إلى قناعة معقولة



عن مدى إتباع أسلوب ومنهجية علمية محددة في عملية إعداد الخطة الإستراتيجية للهيئة، وتقييم مدى انسجام الغايات والأهداف المدرجة في الخطة الإستراتيجية مع أهداف دوائر الهيئة، وتقييم مدى التزام دوائر الهيئة بتحقيق الأهداف الموضوعية لها ضمن الخطة الإستراتيجية، وقياس مدى وعي موظفي الهيئة بعملية التخطيط الاستراتيجي.

٨-٩ التأهل لجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية

بدأت الهيئة التحضير والاستعداد للتنافس ضمن المعايير الخمسة لجائزة الملك عبد الله الثاني لتمييز الأداء الحكومي والشفافية والتي تعزز دور القطاع العام في خدمة المجتمع الأردني بكافة قطاعاته ومجتمع الإستثمار، عن طريق نشر الوعي بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة والأداء المتميز وإبراز الجهود المتميزة لمؤسسات القطاع العام وعرض انجازاتها في تطوير أنظمتها وخدماتها.

وتسعى الهيئة للحصول على مركز متقدم والفوز بالجائزة، حيث يمثل ذلك إنجازاً رفيعاً للهيئة واعترافاً واضحاً بالأداء المتميز والكفاءة والفعال. ولعل أهم مميزات الجائزة تكمن في أن الحائز عليها سيعتبر مثلاً أعلى يحتذى به وقدوة حسنة ضمن مجموعة الوزارات والمؤسسات الحكومية.

٩-٩ المشاركة في برنامج الماجستير «المنافسة والتنظيم»

جاءت فكرة اطلاق مشروع لطرح برنامج ماجستير في المنافسة والتنظيم بمبادرة من الهيئة، وذلك بهدف رفع مستوى أداء العاملين في كافة قطاعات العمل وفتح المجال أمامهم للوصول الى مستوى علمي أفضل وفق ما تقتضيه مصلحة العمل، حيث قامت الهيئة باجراء كافة التحضيرات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة بهدف اخراج المشروع الى حيز الوجود، وفي العام الماضي قامت الهيئة بإيفاد أربعة موظفين للالتحاق ببرنامج الماجستير المتخصص الذي طرحته الجامعة الاردنية بعنوان «المنافسة والتنظيم». بحيث تواصلت الهيئة سنوياً بإيفاد عدد من الموظفين للدراسة في البرنامج وذلك بهدف تطوير كفاءة العاملين لديها من جهة، وتقديم الدعم لهذا المشروع الحيوي من جهة أخرى.

١٠-٩ المسؤولية الاجتماعية

انطلاقاً من حرص الهيئة على ضرورة القيام بالنشاطات التطوعية والتي تعزز قيم الولاء والعمل الاجتماعي، فقد قامت الهيئة بتنفيذ ما يلي:

١) تنظيم حملة للتبرع بالدم

نظمت الهيئة وبالتعاون مع مركز الحسين للسرطان خلال شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٨ حملة للتبرع بالدم لصالح مرضى المركز على مدار يومين شارك فيها جميع موظفو الهيئة بكافة مستوياتهم الإدارية. وجاء تنفيذ تلك الحملة انسجاماً مع توجهات الهيئة نحو تحقيق التكامل والتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني سيما تلك العاملة



في الحقل الطبي والتي تقدم العون والمساعدة لكافة فئات المجتمع الاردني، وبهدف تخفيف الآلام التي يعاني منها مرضى السرطان من خلال الشعور معهم وتقديم يد العون لهم.

٢) تنظيم حفل الإفطار السنوي

دأبت الهيئة وفي كل عام على إقامة حفل إفطار لموظفيها وذلك نهجا منها لتوثيق عرى التواصل بين الإدارة وموظفيها، حيث تم خلال الحفل تكريم الدائرة المتميزة للعام ٢٠٠٨ واستعراض أهم الانجازات التي حققتها الهيئة خلال العام والخطط المستقبلية المنوي تنفيذها بالإضافة الى الأمور التي تتعلق بأحوال الموظفين وسبل تعزيزها .

٣) المحافظة على بيئة أردنية نظيفة

في إطار مشاركة الهيئة في المحافظة على البيئة الأردنية جنباً إلى جنب مع الجمعيات البيئية الأردنية المعنية بالمحافظة عليها فقد بادرت الهيئة منذ حوالي (٥) سنوات بإبرام اتفاقيات مع شركة التدوير الحديثة ومن ثم جمعية أصدقاء البيئة للمشاركة في برامج إعادة تدوير الورق من اجل التخلص من النفايات الورقية التالفة بطريقة سليمة وعصرية تحافظ على البيئة وتدعم الاقتصاد الوطني من خلال تدوير هذه النفايات وتحويلها إلى مواد صالحة للاستخدام.





خطة العمل التنفيذية للعام ٢٠٠٩

• خطة العمل التنفيذية للعام ٢٠٠٩

في مجال ادارة الطيف الترددي

١	دراسة وتعديل الجدول الوطني للترددات ونشره وفقاً لنتائج مؤتمرات الاتحاد الدولي للاتصالات.
٢	مراجعة وتعديل طلبات وإجراءات تراخيص الطيف الترددي وإجراءات ومواصفات الموافقة للمحطات الراديوية.
٣	الانتهاء من تقسيم الطيف الترددي بين عسكري ومدني وفقاً لاتفاقية تنظيم الطيف الترددي الموقعة بين الهيئة ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والقوات المسلحة الاردنية.
٤	إنجاز ونشر تعليمات الطيف الترددي في الحزم ٢,٤ ج.هـ، ٥ ج.هـ.
٥	إجراء دراسة على تعرفه الترددات لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة بالتعاون مع المستشارين Eurostrategies
٦	إستكمال تنسيق الترددات مع الدول المجاورة من خلال استكمال اتفاقيات التنسيق فيما يتعلق بحماية الاستخدام الوطني للطيف الترددي وخصوصا الحد من التداخل بالمناطق الحدودية.
٧	تزويد دائرة الترددات بأنظمة هندسية محوسبة متطورة لمواكبة التطورات في قطاع الاتصالات الراديوية من خلال الانتهاء من استلام العطاءات الخاصة بالأنظمة الهندسية المحوسبة.



في مجال الشؤون التنظيمية

١	مواصلة الترخيص للشركات الراغبة في تقديم خدمات اتصالات عامة.
٢	متابعة تنفيذ تعليمات الربط البيني والتزام الشركات المرخصة بها باتفاقيات الربط المبرمه ما بينها.
٣	اجراء المزيد من الجولات الاستطلاعية على الشركات المرخصة للتأكد من تقديم الخدمات وفقاً لاتفاقيات الترخيص الموقعه معهم.
٤	اصدار تعليمات اجراءات فرض العقوبات وانفاذ التعليمات.
٥	اتخاذ الاجراءات الضرورية لمتابعة توفير خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من قبل المرخصين لذوي الاحتياجات الخاصة.
٦	اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة نسبة انتشار الانترنت في المملكة.
٧	اعداد القرار التنظيمي حول الرسائل غير المرغوبة.
٨	الانتهاء من حملة توثيق بيانات مستخدمي خطوط البطاقات الخلوية المدفوعة مسبقا.
٩	تفعيل نظام تلقي ومتابعة الشكاوى المحوسب.
١٠	متابعة تنفيذ الحملات التفتيشية على الشركات المقدمة للخدمات البريدية دون ترخيص واتخاذ الاجراءات المناسبة بحققهم.
١١	مراقبة التزام مشغلي البريد الخاص بأحكام قانون الخدمات البريدية ونظام ترخيص مشغلي البريد الخاص وشروط الترخيص.
١٢	اصدار تعليمات الاجراءات والتدابير الأمنية والصحية في نقل البعائث البريدية الخاصة.



في مجال الشؤون الفنية

١	العمل على تحديث خطة التقييم الوطنية وتعليمات حجز وتخصيص السعات الرقمية.
٢	مواصلة القيام بجولات تفتيشية على الشركات المرخصة للتأكد من التزامهم بتطبيق متطلبات جودة الخدمات والعمل على تطوير أجهزة الفحص اللازمة، بالإضافة الى قياس ومراقبة جودة خدمات الانترنت السلكي وخدمات الانترنت اللاسلكي المقدمة من خلال تقنية الواي ماكس.
٣	اعداد مواصفات أجهزة الجيل الثالث من الاتصالات المتنقلة وذلك لغايات التجهيز لمنح الموافقات النوعية لتلك الاجهزة.
٤	مراجعة تعليمات قابلية نقل الأرقام بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لغايات وضع المشروع حيز التنفيذ.
٥	العمل على تحديث مواصفات الـ (ETSI) الخاصة بأجهزة الاتصالات الطرفية والمنشورة على الموقع الالكتروني للهيئة.
٦	البدء باعداد دراسة تتعلق بموضوع مسح الأسواق (Market Surveillance) بالتعاون مع مؤسسة المواصفات والمقاييس و/ أو أي جهات أخرى ذات علاقة.
٧	تحديث دليل اجراءات الموافقات النوعية وشروطها ومتطلباتها بشكل يمكن أصحاب العلاقة من الاطلاع على هذه المتطلبات بشكل واضح وميسر.

في مجال الشؤون الاقتصادية

١	مواصلة العمل على دراسة مراجعة أسواق الاتصالات.
٢	تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع احتساب كلفة رأس المال (WACC) لشركات الاتصالات التي تخضع للتنظيم وفقاً للأسس التي تم اعتمادها من قبل الهيئة.
٣	اصدار تعليمات لفصل الحسابات (Account Separation) وحسابات التكلفة (Cost Accounting).
٤	الانتهاء من وضع اطار عمل (مذكرة التفاهم) يشكل الأساس لعلاقة تكاملية بين الهيئة ووزارة الصناعة والتجارة/ مديرية المنافسة في مجال حماية المنافسة ووضع السياسات المتعلقة بالمنافسة.
٥	بدء العمل على مشروع بناء نماذج لاحتساب أجور الربط البيني باستخدام منهجية الكلف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) للمشغل الثابت ومشغلي الهواتف المتنقلة.
٦	اصدار أسس تحديد بدل الخدمات البريدية الحصرية لمشغل البريد العام
٧	اصدار تعليمات لتنظيم تزويد وجمع المعلومات من المرخص لهم
٨	جمع وتحليل المعلومات الخاصة بقطاع الاتصالات لعام ٢٠٠٨



في مجال الشؤون القانونية

١	المساهمة بتطبيق أحكام تعليمات فض المنازعات بين المرخصين
٢	إعداد مقترحات للحكومة لإنشاء جهة مستقلة تكمن مهمتها في التوسط وفض المنازعات بين المستهلكين ومزودي خدماتهم.
٣	متابعة التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بخصوص القيام بالمراجعات الدورية للتشريعات المنظمة لقطاع الاتصالات والقطاعات الأخرى ذات العلاقة.
٤	إعداد دراسة تتناول إمكانية إتاحة التحكيم كآلية لفض المنازعات في الحالات المناسبة بين الهيئة والمرخص لهم.
٥	العمل مع الحكومة بهدف تعزيز سلطات الهيئة التنفيذية لتطبيق أحكام القانون وتزويدها بمجموعة من السلطات التنفيذية الأكثر مرونة بهدف ضمان المزيد من الامتثال لقرارات الهيئة.

في مجال التطوير المؤسسي والموارد البشرية

١	البدء بتنفيذ الاجراءات المتعلقة بتأهيل الهيئة للمشاركة بجائزة الملك عبدالله الثاني لتميز الاداء الحكومي والشفافية.
٢	مراجعة وتطوير الخطة الاستراتيجية للهيئة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ والبدء بالتحضير لاعداد الخطة الاستراتيجية القادمة.
٣	العمل على توثيق ونشر جميع اجراءات العمل لدى الهيئة.
٤	اعداد مكتبة متخصصة تضم جميع المواد التدريبية التي حصل عليها موظفو الهيئة خلال ورشات التدريب الداخلية والخارجية.

في مجال الاتصال والإعلام

١	تنفيذ حملة اعلامية حول دور الهيئة في حماية مصالح المستفيدين من خدمات الاتصالات (نظام تلقي الشكاوى، عقود الاشتراك، الرسائل الاقتحامية).
٢	تنفيذ حملة اعلامية توعوية تتعلق ببيان دور الهيئة في قطاع البريد.
٣	اعداد التقارير المتعلقة بتنفيذ الهيئة للسياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد.



الحسابات الختامية للهيئة للعام ٢٠٠٨

• الحسابات الختامية للهيئة للعام ٢٠٠٨

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

الموجودات	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الموجودات المتداولة	دينار أردني	دينار أردني
نقد ونقد معادل	٨,٥٩٧,٦٧٣	٨,٢١٧,١٤٢
إيرادات مستحقة	٤٨,٥٩٧,٦٣٦	٤٥,٥٧٧,٦٠٥
ذمم مدينة وأرصدة مدينة اخرى	٧,٤٣٩,٠٩٣	٤,٧٣٦,٤١٠
مستودعات	٤٧,٢٩٤	٤٣,٣٨٦
عطاءات وقرارات إحالة غير موردة	٥,٠٠٠	٣٠,٦٧١
مجموع الموجودات المتداولة	<u>٦٤,٦٨١,٦٩٦</u>	<u>٥٨,٥٩٥,٢١٤</u>
الموجودات غير المتداولة		
عطاءات وقرارات إحالة غير موردة	٥,٥٩٤,٢١٠	٤,٨٩١,٤٠٥
ممتلكات وآلات ومعدات	٢,٥٣٥,٨٩٦	٢,٩٠٣,٩٢٠
مشروع قيد التنفيذ	٢٥٩,٤٦٧	-
مجموع الموجودات غير المتداولة	<u>٨,٣٨٩,٥٧٣</u>	<u>٧,٧٩٥,٣٢٥</u>
مجموع الموجودات	<u>٧٣,٠٧١,٢٦٩</u>	<u>٦٦,٣٩٠,٥٣٩</u>



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

المطلوبات والوفر المحتفظ به	٢٠٠٨	٢٠٠٧
المطلوبات المتداولة	دينار أردني	دينار أردني
إيرادات مقبوضة مقدما	٧٤٧,٠٥٧	٥٥٢,٤٢٠
إيرادات رخص وترددات غير متحققة	١,٤٦٢,٣٢٨	٣٢,٨٣٢
ذمم دائنة	٦,٧٩٥,٧٧٠	٤,٠٦٩,٦٢٢
أمانات	١,٤٠١,٦٣٤	٣٦٧,٥١٧
مخصص أمانات لشراء أجهزة حاسوب، برامج، أثاث	-	٤,٠٧٥
تجهيزات مكتبية ومبنى الهيئة	-	٤,٠٧٥
مجموع المطلوبات المتداولة	<u>١٠,٤٠٦,٧٨٩</u>	<u>٥,٠٣٦,٤٦٦</u>
الوفر المحتفظ به	<u>٦٢,٦٦٩,٤٨٠</u>	<u>٦١,٣٦٤,٠٧٣</u>
مجموع المطلوبات والوفر المحتفظ به	<u>٧٣,٠٧٦,٢٦٩</u>	<u>٦٦,٣٩٠,٥٣٩</u>



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة الدخل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الإيرادات	دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات التشغيلية	١١٠,٢٣١,٣٧٥	٦٤,٤٩٢,٣٢٤
إيرادات أخرى	٢,٠٤٢,٥١٧	٢,٦٥٣,٤٥٢
إيرادات منحة الإتحاد الاوروبي	٧٣٢,٨٢١	٦٦١,١٠١
مجموع الإيرادات	١١٣,٠٠٦,٧١٣	٦٧,٨٠٦,٨٧٧
النفقات		
نفقات تشغيلية	(٢,٩٠٥,٤٢٩)	(٢,٢٩٩,١٧٢)
نفقات تحويلية	(٤٨٦,١٦٨)	(٣٧٣,٠١٧)
نفقات استشارات فنية ودراسات	(٢,٣٥٨,٠١٠)	-
خسائر استبعاد ممتلكات وآلات ومعدات	(١,١٨٦)	-
مصاريف منحة الإتحاد الاوروبي	(٧٣٢,٨٢١)	(٦٦١,١٠١)
مجموع النفقات	(٦,٤٨٣,٦١٤)	(٣,٣٣٣,٢٩٠)
وفر السنة	١٠٦,٥٢٣,٠٩٩	٦٤,٤٧٣,٥٨٧



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمّان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التغيرات في الوفر المحتفظ به للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
	دينار أردني	دينار أردني
الوفر المحتفظ به في بداية السنة	٦١,٣٦٤,٠٧٣	٥٢,٢٤٩,٠٦٥
وفر السنة	١٠٦,٥٢٣,٠٩٩	٦٤,٤٧٣,٥٨٧
مبالغ محولة لوزارة المالية	(١٠٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٥٥,٣٨٩,٥٠٤)
قيمة أرض محولة لوزارة المالية	(٢٢١,٧٦٧)	-
المحول من مخصص أمانات لشراء أجهزة حاسوب		
برامج، أثاث، تجهيزات مكتبية ومبنى الهيئة	٤,٠٧٥	٣٠,٩٢٥
الوفر المحتفظ به في نهاية السنة	<u>٦٢,٦٦٩,٤٨٠</u>	<u>٦١,٣٦٤,٠٧٣</u>

لا يعتبر كامل رصيد الوفر المحتفظ به أعلاه وفرا نقديا حيث يوجد من ضمنه مبالغ تمثل إيرادات تخص عام ٢٠٠٨ وتتعلق بحصة الهيئة من عوائد التشغيل للشركات المرخصة وتستحق القبض خلال عام ٢٠٠٩.



هيئة تنظيم قطاع الاتصالات
هيئة ذات استقلال مالي وإداري
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

قائمة التدفقات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

	٢٠٠٨	٢٠٠٧
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	دينار أردني	دينار أردني
الوفر	١٠٦,٥٢٣,٠٩٩	٦٤,٤٧٣,٥٨٧
تعديلات لـ:		
استهلاكات	٢٦٤,٣٨٣	٢١٤,١١٥
خسائر استبعاد ممتلكات آلات ومعدات	١,١٨٦	-
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
إيرادات مستحقة	(٣,٠٢٠,٠٣١)	(٦,٠٠٩,٧١٥)
ذمم مدينة وأرصدة مدينة أخرى	(٢,٧١٢,٦٨٣)	(٩٩,٣٣٢)
مستودعات	(٣,٩٠٨)	(٣٤٠)
إيرادات مقبوضة مقدما	١٩٤,٦٣٧	(١,٤٠٨,١٧٠)
إيرادات رخص وترددات غير متحققة	١,٤٢٩,٤٩٦	(٢٢,١٣١)
ذمم دائنة	٢,٧٣٦,١٤٨	(٢,٠٨٠,٢٥٧)
أمانات	١,٠٣٤,١١٧	(٧٩,٥٧٩)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية	١٠٦,٤٣٦,٤٤٤	٥٤,٩٨٨,١٧٨
التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية		
عطاءات وقرارات إحالة غير موروثة	(٦٧٧,١٣٤)	٨,٥٢٧
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	(١١٩,٣١٢)	(٢,٣٣٩,٢٧٤)
مشروع قيد التنفيذ	(٢٥٩,٤٦٧)	-
صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية	(١,٠٥٥,٩١٣)	(٢,٣٣٠,٧٤٧)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		
مبالغ حوّلت لوزارة المالية	(١٠٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٥٥,٣٨٩,٥٠٤)
صافي النقد من الأنشطة التمويلية	(١٠٥,٠٠٠,٠٠٠)	(٥٥,٣٨٩,٥٠٤)
صافي التغير في النقد والنقد المعادل	٣٨٠,٥٣١	(٢,٧٣٢,٠٧٣)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة	٨,٢١٧,١٤٢	١٠,٩٣٩,٢١٥
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	٨,٥٩٧,٦٧٣	٨,٢١٧,١٤٢
معلومات عن نشاط غير نقدي		
قيمة أرض محولة الى وزارة المالية	٢٢١,٧٦٧	-



ملحق رقم (١)

قطاع الاتصالات في المملكة / حقائق وأرقام

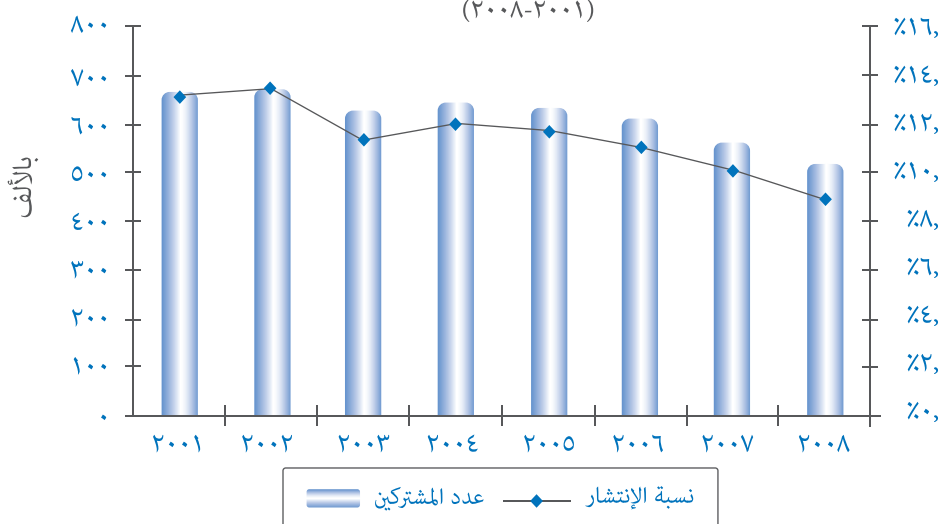
ملحق رقم ١

قطاع الاتصالات في المملكة / حقائق وأرقام

جدول رقم (١) يبين المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الثابت خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠١)

العام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد المشتركين (بالألف)	٦٦٠	٦٧٤	٦٢٣	٦٣٨	٦٢٨	٦١٤	٥٥٩	٥١٩
نسبة الانتشار	%١٣,١	%١٣,٤	%١١,٣	%١١,٩	%١١,٦	%١١	%١٠	%٨,٩

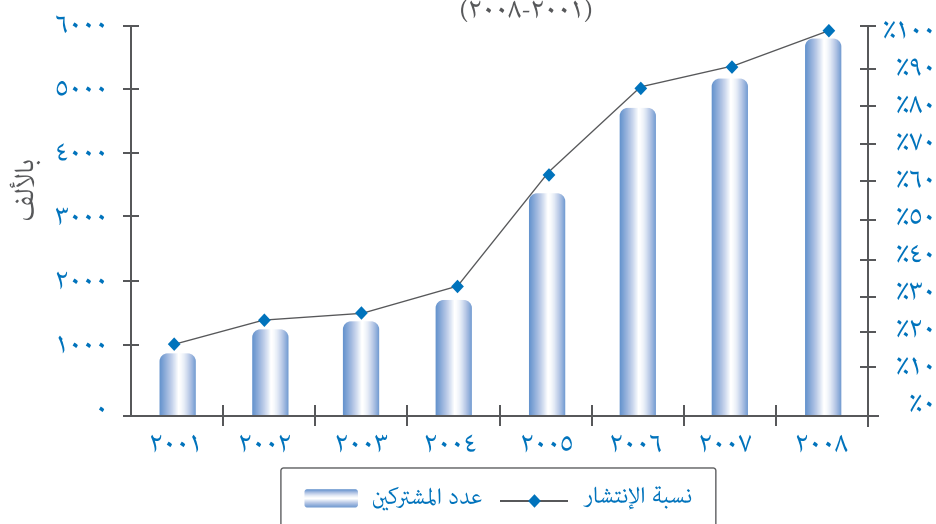
عدد المشتركين ونسبة إنتشار الهاتف الثابت
(٢٠٠٨-٢٠٠١)



جدول رقم (٢) يبين المؤشرات المتعلقة بخدمة الهاتف الخليوي والراديو المتنقل خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠١)

العام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد المشتركين (بالألف)	٨٦٦	١٢٠٠	١٣٣٥	١٦٢٤	٣١٣٨	٤٣٤٣	٤٧٧٢	٥٣١٤
نسبة الانتشار	%١٦,٧	%٢٢,٩	%٢٤,٢	%٣٠,٤	%٥٧	%٧٨	%٨٣,٣	%٩١

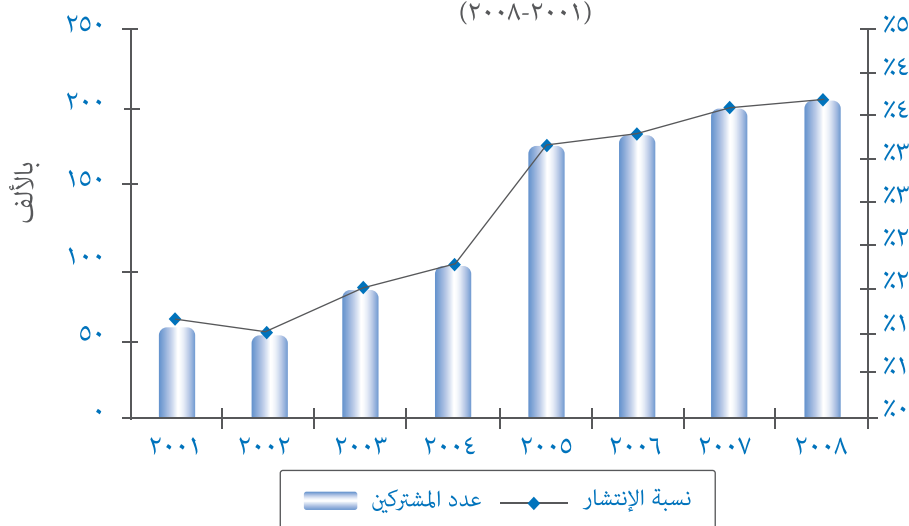
عدد المشتركين ونسبة إنتشار الهاتف الخليوي والراديو المتنقل
(٢٠٠٨-٢٠٠١)



جدول رقم (٣) يبين المؤشرات المتعلقة بمشتركي خدمة الإنترنت خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠١)

العام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد المشتركين (بالألف)	٦٦	٦٢	٩٢	١١١	١٩٧	٢٠٦	٢٢٨	٢٢٩
نسبة الانتشار	%١,٣٢	%١,١٦	%١,٦٧	%٢,٠٧	%٣,٦	%٣,٧	%٤	%٤

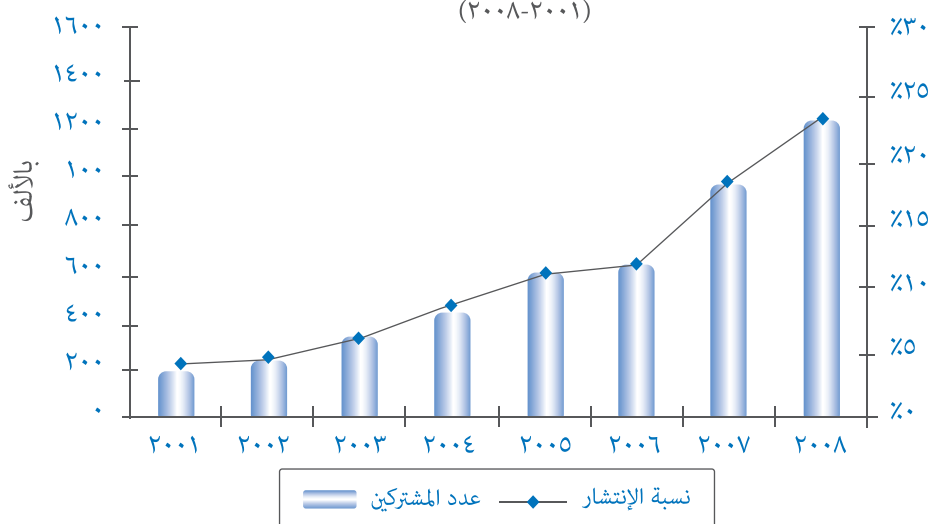
خدمة الإنترنت (عدد المشتركين ونسبة الانتشار)
(٢٠٠٨-٢٠٠١)



جدول رقم (٤) يبين المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الإنترنت خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠١)

العام	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
عدد المستخدمين (بالألف)	٢٣٨	٢٧٩	٣٩٩	٥٣٧	٧٢٠	٧٧٠	١١٦٣	١٥٠٠
نسبة الانتشار	%٤,٨	%٥,٥	%٧,٧	%١٠	%١٣,٢	%١٣,٧	%٢٠	%٢٦

خدمة الإنترنت (عدد المشتركين ونسبة الانتشار)
(٢٠٠٨-٢٠٠١)



جدول رقم (٥) يبين تطور حجم الاستثمار في قطاع الاتصالات (٢٠٠٨-٢٠٠١) بالمليون دينار

نوع الخدمة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الهاتف الثابت	٩٠,١	٣٨,٢	١١,٥	١٠	١٢,٣	١٢,٧	١٢,٢	٢٣
الهاتف الخليوي والراديو المتنقل	٨٩,٢	٩٣,٣	٩١,٩	١٠٠,٣	١٣٧	١٣٨,٩	٩٢,٥	٦٥
الانترنت	٥,٥	٣,٥	١,٥	٠,٧	٥,٦	٢,٣	١١,١	٢٢
خدمات اتصالات اخرى	-	٢,٦	١,١	٠,٤	٠,٤	١,٥	٠,٥	٥
المجموع	١٨٤,٩	١٣٧,٦	١٠٦	١١١,٤	١٥٥,٣	١٥٥,٤	١١٦,٣	١١٥,٠

جدول رقم (٦) يبين تطور عدد العاملين في قطاع الاتصالات (٢٠٠٨-٢٠٠١) بالآلاف

نوع الخدمة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
الهاتف الثابت	٤٧٩٢	٤٥٤٨	٣٦٦٣	٣٠٤٨	٢٧٠١	٢٤٣٢	٢٣٠٣	٢٢١٢
الهاتف الخليوي والراديو المتنقل	١٠٤٤	١١٦٨	١٢٤٩	١٦٤١	٢١٢٤	٢٢٥١	٢٢٨٣	٢٠٧٩
الانترنت	٤٥٧	٤٠٨	٢٩٤	٣٥٣	٤٥٠	٤١٥	٤٩٨	٦٤٤
خدمات اتصالات اخرى	٢٥	٥٣	٤٥	٥٢	٥٠	٢٩٤	١٣٥	٣٤٥
المجموع	٦٣١٨	٦١٧٧	٥٢٥١	٥٠٩٤	٥٣٢٥	٥٣٩٢	٥٢١٩	٥٢٨٠





ملحق رقم (٢)

شركات الاتصالات المرخصة في المملكة حتى نهاية

العام ٢٠٠٨

ملحق رقم ٢

شركات الاتصالات المرخصة في المملكة حتى نهاية العام ٢٠٠٨

* رخص فردية

#	اسم الشركة	الموقع الالكتروني
١	شركة الاتصالات الأردنية	www.jordantelecomgroup.com
٢	الشركة الأردنية للنداء الي	www.mirsal.com
٣	الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة	www.Zain.com.jo
٤	شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة	www.orange.jo
٥	شركة الجيل الجديد للاتصالات	www.xpress.jo
٦	شركة أمنية للاتصالات المتنقلة	www.umniah.com
٧	الشركة البحرينية الأردنية للتقنية والاتصالات	www.batelco.jo
٨	شركة تراسل للاتصالات	www.tarasol.jo
٩	شركة واي - ترايب لمتد - الاردن (اتكو كليرواير لمتد/الاردن سابقاً)	www.wi-tribe.jo
١٠	شركة المنتشرة لتقنية الاتصالات والتكنولوجيا	Email: montashira@tarasol.net
١١	المؤاخاة لخدمات اللوجستية والاتصالات	www.xol.jo
١٢	الشركة الأردنية لخدمات الكيبل التلفزيوني والانترنت	www.jcs.jo
١٣	الأردن دبي للاتصالات والتكنولوجيا	
١٤	شعاع المدينة للاتصالات اللاسلكية	www.mabco.com.jo
١٥	شركة اكسپريتر للاتصالات الأردن	Acc-jordan@acceleratorotech.com
١٦	فيتل هولدينغز المحدودة/ الأردن	
١٧	شركة الحداثة للاتصالات والتكنولوجيا	
١٨	الربط العربي للاتصالات	www.friendimobile.com
١٩	دروب للاتصالات	
٢٠	المتقدمة الموحدة الأردنية للاتصالات	
٢١	فيكاكلاود- الأردن	www.viacloud.com
٢٢	ذي بلو زون ايسر/الأردن	www.thebluezone.com
٢٣	الأردنية لخدمات نقل البيانات	www.orange.jo
٢٤	الروابط الذكية لخدمات الاتصالات	www.smartlinkcomm.com



**رخص فئوية:

#	اسم الشركة	الموقع الالكتروني
١.	شركة الاتصالات الأردنية	www.jordantelecomgroup.com
٢.	الشركة الأردنية لخدمات الهواتف المتنقلة	www.zain.com.jo
٣.	شركة البتراء الأردنية للاتصالات المتنقلة	www.orange.jo
٤.	شركة الجيل الجديد للاتصالات (اكسبرس)	www.xpress.jo
٥.	الشركة العربية الدولية للتعليم والاستثمار / جامعة العلوم التطبيقية الأهلية	www.asu.edu.jo
٦.	الشركة الأردنية لخدمات تراسل المعطيات	www.fastlinkdata.jo
٧.	الشركة الأردنية لخدمات نقل البيانات	www.orange.jo
٨.	شركة التواصل لخدمات التراسل	www.tawasulnet.com
٩.	شركة الشرق الأوسط للاتصالات	www.mec.com.jo
١٠.	شركة تقنية تبادل الشبكات	www.Next.jo
١١.	شركة شبكة الاتصالات الدولية	www.cyberia.jo
١٢.	شركة الإمارات لتكنولوجيا المعلومات	www.info2cell.com
١٣.	الشركة العالمية للخدمات الاعلامية والاتصالات	
١٤.	الشركة العالمية للمواصلات السلكية واللاسلكية للطيران	
١٥.	شركة عبر الكمبيوتر للاتصالات	www.primus.com.jo
١٦.	الدقة للاستثمارات والتجارة الدولية	www.ionet.com
١٧.	الملكية الاردنية	www.RJ.com
١٨.	الشركة المصرية الاردنية لنقل البيانات	www.tedata.net
١٩.	الشركة الاهلية لخدمات الاتصالات	
٢٠.	شركة فيا كلاود الأردن	www.viacloud.com
٢١.	الشركة الأردنية العالمية للاتصالات السريعة	www.swiftel.com.jo
٢٢.	وكالة رويترز للأخبار	
٢٣.	الشركة الواقعية للربط اللاسلكي	www.lasilkee.com
٢٤.	شركة الاتجاهات الرقمية للاتصالات	www.dd-tele.com
٢٥.	شركة بيلا للاتصالات	
٢٦.	شركة جرس الاردن	
٢٧.	شركة نداء عمان لخدمات الاتصالات	www.ammancall.com
٢٨.	شركة كريستال للاتصالات	
٢٩.	شركة الرؤيا الاردنية للاتصالات	
٣٠.	شركة علي الحسيني وشريكه	www.al-hussainitelecom.com
٣١.	شركة عز الدين ابو صلاح وشريكه	www.belljordan.jo
٣٢.	شركة سما للاتصالات	www.sama.jo
٣٣.	الشركة الاردنية لادارة وتتبع المركبات	www.trak-link.com
٣٤.	الشركة العربية للانظمة المكتبية	www.xerox.com.jo
٣٥.	شركة سمر للاتصالات	
٣٦.	شركة المدار لتكنولوجيا الاتصالات	
٣٧.	شركة سلام لحلول الاتصالات	www.scsone.net
٣٨.	شركة الخماسية للاتصالات	www.pentatelecom.com
٣٩.	شركة زياده وجاموس	

#	اسم الشركة	الموقع الالكتروني
٤٠.	شركة الثابت للاتصالات والالكترونيات	www.fte.com.jo
٤١.	شركة الدمج لحلول الاتصالات	www.aldamj.com
٤٢.	شركة السليم للاتصالات	www.saleemcom.com
٤٣.	شركة وكالات العلامات التجارية	
٤٤.	شركة اميرة للاتصالات	
٤٥.	شركة بوابة التقنيات لتقنيات الاتصالات والشبكات	www.tg.jo
٤٦.	شركة البحر الاحمر للاتصالات	www.redseatel.jo
٤٧.	شركة كلام للاتصالات	www.ur-talk.com
٤٨.	شركة فراس الزيتون وشركاه	
٤٩.	شركة الرائع لخدمات الاتصالات	www.splendor.net
٥٠.	الشركة العربية الامريكية للاتصالات	www.aa-telecom.com
٥١.	شركة البرج لحلول تكنولوجيا الاتصالات	
٥٢.	شركة شبكة زاجل العالمية للتكنولوجيا	
٥٣.	الأردنية الكندية للاتصالات	
٥٤.	تكليف الفرهود وشركاه	www.broadhorizon-jo.com
٥٥.	الحزمة العريضة للاتصالات	www.blink.jo
٥٦.	المتكاملة للبطاقات الذكية	

* الرخص الفردية:

الحصول على رخص فردية مطلوب من جميع مشغلي شبكات الاتصالات العامة والتي يتم تشغيلها بغرض تقديم خدمات اتصالات عامة باستخدام موارد نادرة. والمقصود بالموارد النادرة هنا الطيف الترددي وحقوق استخدام المرافق العامة والأرقام الهاتفية من خطة الترخيم الوطنية، وتبلغ رسوم الحصول على هذا النوع من الرخص الفردية (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف دينار أردني.

** الرخص الفتوية:

الحصول على رخص فتوية مطلوب من جميع مزودي خدمات الاتصالات العامة ممن لا يستخدمون موارد نادرة أو أولئك الذين تقرر الهيئة أن استخدامهم للموارد النادرة ليس له اثر ملموس على تلك الموارد. وتبلغ رسوم الحصول على هذا النوع من الرخص الفتوية (٣٠,٠٠٠) ثلاثين ألف دينار أردني.





ملحق رقم (٣)

شركات البريد المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٨

ملحق رقم ٣

شركات البريد المرخصة حتى نهاية العام ٢٠٠٨

مشغل البريد العام

الرقم	اسم الشركة
١	شركة البريد الأردني

مشغلي البريد الخاص (فئة محلي *)

الرقم	اسم الشركة
١	شركة دي اند سي (ش.م.ل.) "أوف شور"
٢	شركة الرواد لخدمات نقل البضائع
٣	شركة العزة للبريد السريع
٤	شركة مرسال لخدمات النقل والتوصيل
٥	شركة واصل للتوزيع والخدمات اللوجستية
٦	شركة اسامة الحجازين وشريكته
٧	شركة جت لنقل الركاب
٨	شركة بترام المتميزة لخدمات النقل السريع
٩	شركة بريد للشحن والتوزيع
١٠	شركة كمال دوله وشركاه
١١	الشركة الدولية للبريد السريع ذ.م.م
١٢	شركة الثقة للنقل الدولي المساهمة العامة
١٣	شركة سيجال للخدمات التجارية
١٤	شركة سيف الدولية للتوزيع

* رخصة فئة محلي: وتختول المرخص له نقل البعثات البريدية الخاصة داخل المملكة.



مشغلي البريد الخاص (فئة دولي *)

الرقم	اسم الشركة
١	الشركة العربية الأمريكية للنقل الدولي السريع
٢	شركة الخدمات الدولية للسياحة والسفر
٣	شركة دي اتش ال اوبرشينز ب.ف. الأردن للخدمات المحدودة المسؤولية
٤	شركة تي ان تي اكسپرس العالمية
٥	شركة الصقر للنقل السريع
٦	الشركة العالمية المثلثى لخدمات الشحن والوكالات الملاحية

* رخصة فئة دولي: وتختول المرخص له نقل البعثات البريدية الخاصة داخل المملكة وإلى خارجها.





ملحق رقم (٤)

تقرير متابعة تنفيذ الهيئة لمهامها الواردة في وثيقة

السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد ٢٠٠٧

ملحق رقم ٤

تقرير متابعة تنفيذ الهيئة لمهامها الواردة في وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاع البريد ٢٠٠٧.

تنفيذ السياسة المتعلقة بقطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبريد

تنفيذاً لما ورد في الفقرة (٣١) من وثيقة السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧ والتي تنص على أن تقوم الهيئة بجمع المعلومات المتعلقة بتنفيذها للسياسة العامة بانتظام ونشرها سنوياً ، وحيث أن وثيقة السياسة العامة قد تناولت بنوداً رئيسة تنيط بالهيئة مسؤولية تنفيذها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، من حيث تعزيز دور الهيئة وضمان فعاليتها ، ودورها في خلق المنافسة الفعالة من خلال الحد من آثار الهيمنة وتقليل العوائق أمام الدخول إلى السوق وإيجاد إمكانيات جديدة لذلك، ودعم ثقافة الامتثال للتنظيم، وكيفية التعامل مع طيف الترددات الراديوية وتنفيذ الجزء المتعلق بجاهزية المملكة الالكترونية وخلق بيئة موثوقة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها من البنود الأخرى. فإن هذا التقرير يبين ما قامت به الهيئة من نشاطات في سبيل تنفيذ متطلبات السياسة العامة والخطط المستقبلية لمتابعة تنفيذها خلال العام ٢٠٠٨ وحتى تاريخ إصدار هذا التقرير، وعلى النحو التالي:

• لغاية تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق المنافسة الفعالة والحد من آثار الهيمنة ، تم القيام بما يلي:

- إجراء دراسة حول ظروف المنافسة الفعالة في سوق الاتصالات المتنقلة والتي بموجبها تم إصدار الوثيقة المتعلقة بخلق ظروف المنافسة الفعالة في سوق الاتصالات الخلوية بالمملكة «الوثيقة الخضراء».
- البدء بمراجعة شاملة لسوق الاتصالات لتعريف كافة الأسواق الفرعية وتحديد الشركات المهيمنة في كل سوق وتحديد الإجراءات العلاجية اللازمة لزيادة المنافسة.
- البدء ببناء نماذج احتساب كلف الربط البيني باستخدام (نموذج) الكلف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) للمشغل الثابت ومشغلي الهواتف المتنقلة.
- إصدار تعليمات احتساب كلفة رأس المال العامل الخاضع للتنظيم الخاص بالمرخصين.
- توقيع مذكرة تفاهم فيما بين الهيئة ووزارة الصناعة والتجارة (مديرية المنافسة) لغايات وضع إطار يشكل الأساس لعلاقة تكاملية تحدد الواجبات والمسؤوليات المختلفة لكل منهما في أداء مهامه.



• ومن أجل تسهيل الدخول السريع لمنافسين جدد إلى قطاعي الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات وتوفير خدمات جديدة وإيجاد إمكانيات جديدة لدخول السوق، تم القيام بما يلي:

- إصدار القرار التنظيمي حول تقديم خدمات مشغل الشبكة الافتراضية للاتصالات المتنقلة (MVNOs).
- إصدار الوثيقة الاستشارية والمذكرة التوضيحية المتعلقة بمنح تراخيص استخدام ترددات الجيل الثالث من الاتصالات الخلوية في الأردن.
- إصدار التصريح التنظيمي وطرح وثيقة دعوة العطاء المتعلق بترخيص استخدام ترددات الطيف الراديوي لخدمات المتنقلة (الجيل الثالث).
- إصدار الوثيقة التوضيحية المتعلقة بوثيقة دعوة العطاء الخاص بترخيص استخدام ترددات الطيف الراديوي لخدمات الاتصالات المتنقلة (الجيل الثالث).
- إصدار تعليمات إنشاء وربط شبكات الاتصالات الخاصة.
- البدء بتطبيق تعليمات الإطار التنظيمي لمراقبة الجودة.
- البدء بمراجعة خطة التقييم الوطنية.
- البدء بمراجعة موضوع قابلية نقل الأرقام .

• لتقليل العوائق أمام الدخول الى السوق وتبسيط الإجراءات المتعلقة بالترخيص لتمكين المرخص لهم من سرعة النفاذ إلى السوق بالحد الأدنى من متطلبات الترخيص، تم القيام بما يلي:

- إصدار التعليمات المعدلة لإجراءات تقديم الطلب ومعايير منح الرخص الفردية والفئوية للاتصالات العامة.
- إصدار التعليمات المعدلة لتجديد الرخص الفئوية للاتصالات العامة.

• ولتعزيز كفاءة استخدام طيف الترددات الراديوي، فقد تم القيام بما يلي:

- إصدار وثيقة سياسة استخدام وتخطيط الترددات واعتماد الجدول الوطني لتوزيع الترددات.
- إصدار تعليمات أنظمة التعريف بواسطة الترددات الراديوية RFID.
- إصدار التعليمات المعدلة لأنظمة الهواتف اللاسلكية الرقمية المعززة DECT.
- إصدار التعليمات المعدلة للموافقة الفنية لأجهزة الميكروفونات اللاسلكية.
- إصدار التعليمات الخاصة بإنشاء وتعديل المواقع الراديوية لغايات استخدام الترددات من قبل مقدمي خدمات الاتصالات العامة.
- استكمال توقيع جميع الاتفاقيات مع الدول المجاورة فيما يتعلق بحماية الاستخدام الوطني للطيف الترددي وخصوصا الحد من التداخل بالمناطق الحدودية.



- مراجعة تعرفه الترددات بالإضافة الى مراجعة وتعديل طلبات وإجراءات تراخيص الطيف الترددي وإجراءات ومواصفات الموافقة للمحطات الراديوية.

• لغاية رفع الجاهزية الالكترونية للمملكة وللمساعدة في تحقيق هدف زيادة النسبة الحالية لانتشار الحواسيب الشخصية والإنترنت، تم القيام بما يلي:

- تسهيل الإجراءات أمام الشركات المرخصة لدى الهيئة للحصول على ساعات دولية إضافية للإنترنت تساهم في زيادة المنافسة في السوق المحلي.
- ترخيص العديد من الشركات المتخصصة بتقديم خدمات النفاذ اللاسلكي الثابت للحزم العريضة FBWA في السوق، بالإضافة الى منح رخصة فردية إلى شركة محلية لغاية إنشاء VSAT-HUB في المملكة.
- إصدار استشارة عامة حول تجزئة مكونات الدارة المحلية والاستضافة والمشاركة في البنية التحتية والمواقع في المملكة، ويتم حالياً مراجعة سوق الاتصالات لاتخاذ القرار التنظيمي المناسب.
- تقديم خدمة الإنترنت باستخدام نظام الفوترة الواحدة كإحدى خدمات تجزئة السيل الرقمي (Bit-stream Unbundling).
- العمل على تغيير التحاسب فيما بين شركة الاتصالات الأردنية ومزودي خدمة الإنترنت بالنسبة للجزء المتعلق بـ ADSL Traffic Collection من المبدأ المعتمد على عدد المنافذ Ports إلى مبدأ السعة Capacity Based/MB.
- العمل مع شركة الاتصالات الأردنية من أجل تخفيض أسعار الجملة لخدمات ADSL Traffic Collection وخدمة توفير ساعات الربط الدولي للإنترنت.
- اعتماد التعليمات الخاصة بأنظمة وشبكات الحاسوب المحلية للسماح باستخدام الحزم الترددية ٥,١/٢,٤ ج.هـ داخل وخارج المباني وبقدرة محدده وعلى أساس معفى من الترخيص لغاية زيادة انتشار نقاط النفاذ لخدمة الإنترنت في الأماكن العامة والمجمعات التجارية والمؤسسات التعليمية.
- العمل على إعداد تعليمات واضحة وشفافة لأنظمة الاتصالات الساتلية الأرضية تأخذ بعين الاعتبار تسهيل الدخول بسرعة إلى السوق، وستؤدي إلى تشجيع وزيادة نسبة انتشار الإنترنت وبالأخص من خلال الاتصال الساتلي المتعلق باستقبال المعطيات من السواتل والذي بدوره سيعمل على تقليل كلفة الاشتراك بالإنترنت.
- تقوم الهيئة الآن بدراسة مجموعة من الإجراءات التي من شأنها المساهمة في زيادة انتشار خدمات الإنترنت وإتاحتها للمشاركين بأسعار أقل من خلال زيادة المنافسة في هذا السوق الفرعي.



- ولغاية مراقبة التطور بجاهزية المملكة الالكترونية تم جمع الإحصائيات المتعلقة بمؤشرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الكفيلة بمراقبة هذا التطور وتقديمها لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

• لضمان توفير بيئة موثوقة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تم القيام بما يلي:

- المساهمة في إعداد السياسات الخاصة بأمن وحماية المعلومات، وذلك من خلال مشاركتها في اللجنة الوطنية الفنية لأمن وحماية المعلومات.
- اقتراح تصنيف خاص بالمعلومات الإلكترونية بشكل لا يتعارض مع القوانين نافذة المفعول بهذا الخصوص، وتصنيف المعلومات العادية، وبما لا يتعارض مع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧.
- المشاركة في إعداد مسودة التعليمات الخاصة بجرائم الحاسوب من خلال اللجنة المشكلة لهذه الغاية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- إصدار القرار التنظيمي حول إرسال رسائل الجملة غير المرغوبة وذلك بعد استشارة كافة المعنيين خلال جولتين من الاستشارة العامة.
- البدء بمراجعة مدى كفاية وملائمة أمن أنظمة الاتصالات في المملكة وتنوعها وقدرتها العامة على التكيف ووضع الإجراءات المتناسبة مع نقاط الضعف المحددة.

• بلغ عدد الشركات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات العامة في المملكة ما يلي:

- (٢٤) شركة اتصالات حاصلة على رخصة اتصالات فردية.
- (٥٤) شركة اتصالات حاصلة على رخصة اتصالات فئوية.

• لضمان الفعالية التنظيمية لقطاع البريد قامت الهيئة بما يلي:

- مراقبة تنفيذ مشغل البريد العام لشروط عقد الأداء، بالإضافة الى مراقبة التزام مشغلي البريد الخاص المرخصين بنصوص التشريعات النافذة المفعول.
- المساهمة في إعداد تعليمات الخدمات البريدية الشمولية المؤقتة.
- إعداد واعتماد تعليمات إجراءات معالجة الشكاوى الخاصة بالخدمات التي يقدمها مشغلي البريد الخاص المرخصين من قبل الهيئة.



- إعداد مسودة تعليمات الإجراءات والتدابير الأمنية والصحية في نقل البعائث البريدية الخاصة.
- إصدار وثيقة الاستشارة العامة حول أسس تحديد بدل الخدمات البريدية الحصرية الخاصة بمشغل البريد العام.
- إعداد ونشر البيانات والمؤشرات الإحصائية بهدف دراسة ومراقبة تطور السوق البريدي.
- الاستمرار في مراقبة الشركات التي تعمل على تقديم الخدمات البريدية بدون الحصول على ترخيص وضبطها من خلال الجولات التفتيشية.
- المشاركة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في إعداد المسودة المعدلة لقانون الخدمات البريدية رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٧.
- المشاركة مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في تجديد عقد الأداء الخاص بمشغل البريد العام حيث تم تعديله بشكل يتوافق مع أهداف ومتطلبات السياسة العامة للحكومة ٢٠٠٧.

• **بلغ عدد الشركات المرخصة لتقديم الخدمات البريدية في المملكة ما يلي:**

- (٦) مشغل بريد خاص / فئة دولي.
- (١٥) مشغل بريد خاص / فئة محلي.





هاتف: +٩٦٢ ٦ ٥٥٠ ١١٢٠
فاكس: +٩٦٢ ٦ ٥٨٦ ٣٦٤١
صندوق بريد: ٨٥٠٩٦٧ عمان ١١١٨٥ الأردن